فتح اللطيف
شرح ترصيف التصريف

٤١٤
ف و

فتح اللطيف بشرح ترصيف التصريف، كلاهما لأبي الوجاهه المرشدى، عبدالرحمن بن عيسى ـ ١٠٣٧هـ. خط القرن الثالث عشر الهجرى تقديرا.

٩١٧

٤٠ ق ٢٤س ٢٢x١٦سم

نسخة جيده، خطها مغربي حسن، ناقصة الآخر.

الاعلام ٤ : ٩٥، الازهرية ٤ : ٩١

١ـ الصرف والوضع، اللغة العربية أ ـ المؤلف ب ـ تاريخ النسخ ج ـ شرح المرشدى على منظومه في علم التصريف.

٧٧٤

٧٧٤

شرح منظومة الشيخ عبد الرحمان المرشدي في علم التصريف

Commentaire du poème du Šayḫ ʿAbd el Raḥmân al-Muršēdi sur la grammaire

achevé, vendredi 29 Šawwâl, l'an 1255,

٢٠ ق

٢٢ × ١٦ سم

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

هذا فتح اللطيف بشرح نظم صيغ التصريف
لناظمها الشيخ الأوحد العلامة الشيخ عبد الرحمن
ابن الشيخ عيسى بن مرشد المكي المفتي الحنفي عفا الله له آمين

رب يسر ولا تعسر بالخير يا من أشرق ما تنشرح به صدور الرسائل والفعل ما
ترشح به متون الفوائد من الفضائل حمدك من تفقد سنن ذاته على التصريف
والانتقال. وتسامت أسماؤه عن التضعيف والاعتلال. وتعالت أفعاله
عن التعليل والانفعال. ومضى أمره في الحال والاستقبال. حمدا أنال به
مزيد الثواب. ومضاعف الأجر يوم المآب. والصلاة والسلام على مصدر
الهدى المجرد عن الردى. محمد الهادي برسالته الشافية إلى مراح المقصود
الهادي بهديه أبنية القلوب الصادية إلى الحوض المورود. وعلى آله الدالة
النجاة وصحبه البررة الثقات أما بعد فإن أغلى ما صرفت فيه نفائس
الأيام. وأعلى ما خص بمزيد الاهتمام. وأحلى ما تستجليه أنامل الأفكار وأجلى
ما تستجليه بصائر الأبصار هو التحلي بحلل الفضائل. والتخلي عن خلل الرذائل.
والتفيؤ بظلال أغصان المعالي والتهيؤ لحيازة الرتب العوالي ودرك
بالتقاط سوانح العلوم. وبوارحها واقتناء رائضها وسوارحها لا سيما
العلوم العربية. والفنون الأدبية. فإنها المرقاة إلى فهم كتاب الله
وسنة رسوله. وعلم ما اشتملا عليه من جمل الشرع وفصوله. ومن أجلها
علم التصريف. إذ هو أمها وأولى ما بالتحصيل. وأهمها فلا جرم أن تشمر
لاجتنائه أردان الهمم العلية. وتوجه النفوس لاقتنائه عنان الشيم الأبية.
وقد كنت نظمت فيه منظومة في ترصيف التصريف موسومة سهلة
الألفاظ جزلة المعاني. ميسرة للحفاظ لعذوبة المباني. يرتشف أبكار
الشباب سافرة عن محياها النقاب. راغبة في حلل وشيها التحقيق
فقد وشحت معاطفها بوشاح التدقيق. فبادرت إلى شرحها وهي
مخدرة

مخدرة في صرحها وزوجتها بشرح مازج مزاجها وناهج منهاجها. خشية
من أن تتعلق بنيلها الأطماع. ويحسن غير الكفء أن يسرع في وجهها
القناع. ويطمع أن يكون أبا عذرها ومالك أمرها على أن صاحب البيت
أدرى بالذي فيه والأجنبي يتعب في الركض بفيافيه فجاء بحمد الله شرحا
ينشرح به صدر الأفاضل. ويرتضيه الرضى والمناضل مشافيا للصدور
في حل معاقدها وافيا بالغرض من تحرير مقاصدها لم يترك من النظم عقدة
إلا حلها ولا منزلة محتاجة للبيان إلا أحلها. فتضمن المقاصد شرح العلامة
التفتازاني. وحاشيته للمحقق القرني المدقق اللقاني. إلى غير ذلك
مما سمحت به القريحة القريحة. وسمحت به السليقة الجريحة. من فوائد
جمة وزوائد مهمة. وسميته بفتح اللطيف بشرح نظم صيغ التصريف جمة صح
جدو ذكر شرحا حل من التحقيق أعلاه وصار لجيد التدقيق حدقته. أغنى
عن كثير من كتب الفن المصنفة. فإن نظر له بعين العدل من كان منصفه. والمرجو
ممن جبلت جبلته على الانصاف. وعصم من وصم التعصب والاعتساف
أن لا يبادر إلى الرد والإنكار إلا بعد التأمل والافتكار فإني لم أضع فيه
شيئا إلا بعد تنقيحه. وإلقاء غثه وإبقاء صحيحه. فإن وقف بعد ذلك على
خطأ أو خطل. وظهر له زلة القدم في القلم في هوة الزلل. ولم يمكن حمله
على غلط الكاتب. ولا توجيهه بوجه صائب. فليبادر إلى إصلاحه بعد
التثبت فيه كونه من موقد مصباحه. وأحسن من قال

أخا العلم لا تعجل لعيب مصنف ✿ ولم تتيقن زلة منه تعرف
وكم أفسد الراوي كلاما بعقله ✿ وكم حرف المنقول قوم وصحفوا
وكم ناسخ أضحى لمعنى مغيرا ✿ وجاء بشيء لم يرده المصنف

والله أسأل أن ينفع به وبأصله بمنه وفضله. وقد آن أن نشرع في المقصود
فنقول والله المحمود بسم الله مستعينا أو لتبرك ~~[illegible]~~ الباء
متعلقة بحاله المقدر وإنما قدرته أو لغى لأن كل فاعل يضمر ما يجعل
التسمية مبدأ له وهو أولى من تقديره أبتدئ لأنه يفيد تلبس كل التآليف

ببركة البسملة وابتدئ لا يفيد الا تلبس ابتدائه بلفظها ومن ثم قدرنا ابتدئ
لزيادة الاضمار وقدرناه موخرا لان تقديم المعمول هاهنا اوقع كما في قوله
تعالى اياك نعبد لانه اهم وادل على الاختصاص وفيه مراعات الادب مع
الاسم الشريف وابتدات النظم بالبسملة اقتداء بالكتاب الكريم واقتفاء
لاسلوبه الحكيم وعملا بقول النبي عليه افضل الصلاة والتسليم كل امر ذي
بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع رواه الخطيب في جامعه
ورواه عبد القادر الرهاوي في الاربعين عن ابي هريرة وما قيل انه عارضه
حديث الابتداء بالحمد لله ضرورة ان الابتداء الحقيقي المتبادر عند الاطلاق
لا يتصور بامرين بينهما ترتب زماني فجوابه مشهور اما بحمل الابتداء على
العرفي الممتد او بحمل احدهما على الحقيقي والاخر على الاضافي وقدم الاول لما
ذكرناه سابقا وقيل المراد بحمد الله ذكر الله فلا تنافي في رواية بصفة اللفظة
فلا تعارض اصلا فان قلت المامور به في الامر الابتداء بالبسملة انما هو
الابتداء بما هو اسم الله تعالى ولفظ اسم ليس كذلك فكانه مقحم اتي به
للفرق بين اليمين والتيمن كما في قوله الى الحول ثم اسم السلام عليكما قلت
الحكم ابدا انما يكون على مدلول اللفظ دون نفس اللفظ تقول زيد جاء
وقرات الفاتحة لا تريد هاذه اللفظة الا عند قيام قرينة مثل زيد
ثلاثي والفاتحة اسم للسورة فحل معناها وكان المعنى ان يبتدئ في نفسه
باسم من اسماء الله تعالى ويتبرك به ثم يخبر عن الذكر الابتداء بقوله الحمد لله
الى اخره واما اقحام الاسم فليس في الوجه والباء في بسم الله للاستعانة
او للملابسة المحمولة على التبرك بقرينة المقام حملا للكلام على الخلاص
فلا يرد ان التبرك لم يعد من معاني الباء اي اولف الكتاب مستعينا
او متبركا باسم الله لا باسم غيره ففيه قصر افراد وقيل الباء للمصاحبة
واختلف ايها اولى ورجح كل منها بامور والاظهر الثاني والثالث
لسلامتهما من الاخلال بالادب المشعر به الاول من جعل اسم الله تعالى
آلة مقصودة لغيره لا لذاته وبنيت على الكسرة وان كان القياس
بناؤها

بناؤها على الفتحة التي هي اخت السكون نحو كاف التشبيه لمناسبة
عملها وكونها لازمة للحرفية والجر وطولت كالالف لتدل بطولها على
الالف المحذوفة وقيل اسم او لتفخيم الحرف المفتتح به كتاب الله تعالى ثم في
طرد في غيره والاسم لغة ما دل على مسمى اي مجعول له الذي اللفظ دالا عليه
وعرفا ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان وضعا واختلف فيه هل هو
عين المسمى او غيره وهي مسالة طويلة وقد حررها التفتازاني في حاشية
الكشاف عند الكلام على قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وهو عند
البصريين مشتق من السمو وهو العلو لانه يدل على المسمى فيعليه و
يظهره وعند الكوفيين من الوسم وهي كيفية صيرورته على هاذا الوزن
وبسط الكلام على كلا القولين مذكور في المطولات والله علم على الذات
الواجب الوجود واصله الاله فحذفت همزته وعوض عنها حرف
التعريف وادغمت اللام الاولى في الثانية فان قلت لا يخلو اما ان يعتبر
نقل حركة الهمزة الى ما قبلها اولا على ما هو القياس في تخفيفها ثم حذفها
او حذف الهمزة مع حركتها فان كان الاول فيلزم ان يكون وجوب الادغام
غير قياسي لما سياتي من ان المتقاربين المنفكين لا يجب فيهما الادغام اذا كانا من
كلمتين نحو ما سلككم ومناسككم وان كان الثاني فيلزم مخالفة القياس في
تخفيفها ومن ثم قيل هاذا الاسم خارج عن القياس المعقول كما ان مسماه
كذلك لا تحيط به دائرة العقول قلت اجيب عن الثاني باختيار الاول ولما
كانت ال عوضا عن الهمزة صارت بمنزلتها فصار اجتماع المتجانسين كانه
في كلمة واحدة على انه يجوز ان يكون وجوب الادغام بعد العلمية فيكون الا
جتماع في كلمة واحدة قطعا واختلف فيه هل هو اسم او صفة عربي او
معرب جامد او مشتق منقول او مرتجل فاختار صاحب الكشاف والاكثرون
انه عربي وانه علم لا صفة منقول من اسم جنس وانه مشتق من اله باله
بمعنى تحير وزعم بعض المعتزلة انه معرب فقيل انه في الاصل عبراني
وقيل سرياني وهاذا القول لا يلتفت اليه ولا دليل عليه اذ لا يصار الى

اثبات الرحمة بمجرد ليل وهو في الاصل مجرد عن اللام اسم لكل معبود ثم غلب
معناه على المعبود بحق ولم يسم به غيره تعالى اجماعا وهو الاسم الاعظم على
الاصح وانما لم يستجب للداعي به غالبا لفقد اكثر شروط الدعاء واضافة
اسم اليه قيل بيانية وتوصيفه حينئذ بالرحمن بناء على ان المعنى الرحمن مد
لوله او على الاستخدام وان قيل قد اشترطوا في الاضافة البيانية ان يكون
بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه وهاهنا ليس كذلك فكما
لا ينبغي ضرورة ان ليس لنا ما ذكر يصدق عليها لفظ المضاف اليه دون
المضاف اجيب بالمنع لان الجزء الثاني من عبد الله علما على القول بانه كلمة ليس
باسم مع انه يصدق عليه لفظ الله وقيل اضافة اسم اليه لامية **الرحمن الرحيم**
قيل انهما صفتان مشبهتان بنيتا للمبالغة من رحم بالكسر بعد تنزيله
منزلة اللازم وقيل الاول صفة مشبهة والثاني فعيل بمعنى فاعل
والاول خاص اللفظ عام المعنى والثاني بالعكس اما خصوص لفظ الاول
فلانه من الاعلام المختصة بالله تعالى واما قولهم رحمن اليمامة في مسيلمة فهو من
التعنت في الكفر واما عموم معناه فمن حيث انه رحمان الدنيا والاخرة والرحيم
خاص بالدنيا واما عموم لفظ الثاني فلانه يوصف به غير الله تعالى يقال اب
رحيم واما خصوص معناه فقد علم من عموم معنى الرحمان والرحمة تعطف وميل
في حقه تعالى فالمراد بها غايتها من التفضيل والانعام والرحمن ابلغ من
الرحيم لان زيادة البناء في الصفات الغير الجبلية والمتحدة نوعا واشتقاقا
تدل على زيادة المعنى كما في نحو قطع وقطّع فلا نقض بحذر الابلغ من حاذر
فلذا قدم عليه واخر عن الجلالة لانها اسم للذات وهما اسما صفة والذات
مقدمة على الصفة قال البيضاوي والاظهر انه غير منصرف وبعض اذ الجرد من
ال الحاقا له بما هو الغالب في بابه وهو فعلان وان الكثرة غير منصرف ولا يقال
في تقديمه على الرحيم مخالفة العادة وهي تقديم غير الابلغ كما في قولهم عالم
نحرير وجواد فياض ليحصل الترقي لانا نقول انما قدم لاختصاصه به
تعالى على انه قد ذهب بعضهم الى ان الرحيم ابلغ لان فعيلا من صيغ

المبالغة

لعله بالآخرة

المبالغة وقيل ان معناهما واحد وهو ذو الرحمة فلا ابلغية لاحدهما على
الاخر فوجه تقديمه على هذا القول ايضا اختصاصه به تعالى وهذا الكلام مبني
على ان الرحمن صفة وهو كذلك في الاصل لكنه صار علما بالغلبة فقد قال ابن
هشام الحق قول الاعلم وابن مالك انه ليس بصفة بل علم فان قيل فهذا الابتجه
السؤال نعم يتجه حينئذ ان يقال لم اخر عن الجلالة مع انه مدلوله الذات
كمدلولها وجوابه انها اسم للذات في الاصل على الراجح وفي الحال بالاتفاق
بخلاف الرحمن فانه اسم صفة في الاصل اتفاقا وفي الحال على القول الاصح هذا
وما اوردناه في بحث البسملة شذرة من عقد نحر فيه فطرة من لج بحر والموجب
لهذا الاختصار ما بني عليه هذا الشرح من الاختصار والا فبحثها قد
افرد بالتاليف وصرف في غير ما تصنيف فعليك بتتبع الكلام على هذا
المقام من المطولات التي للعلماء الاعلام ثم بعد التيمن بالابتداء باسمه
الكريم اردفه في الذكر بالثناء على المنعم بما يستحقه من المحامد لما اجرى
علينا من طالات العوائد امتثالا للامر الوارد في الذكر وسلوكا للاولى في هذا
تلك المسالك فقلت أفضل بلغ **ما** اي شيء او الذي **اليه تصريف** اي توجيه
الهمم العلية جمع همة بكسر الهاء وتشديد الميم وهي في اللغة اول العزم
او العزم العقوي وقد تطلق على العزم وذا الذي اعم من ان يكون الى التقريب او
التسبيب وخصصه في العرف بميل النفس الى المراتب العلية وقد تطلق على الحالة
التي تنهض في الذكر القصد والجبايرة وبهذا المعنى تجمع على همم واضافة
تصريف اليها معنوية من اضافة المصدر الى مفعوله ويحتمل ان يكون
الى فاعله بناء على ان التصريف بمعنى التصرف كالتبتيل بمعنى التبتل
يحمى شرعا وعقلا **حمد الله** اي وصفه بالجميل على قصد التبجيل اذ الحمد
لغة هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري على قصد التعظيم سواء كان
في مقابلة نعمة ام لا وعرفا فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما
فالنسبة بين الحمدين عموم وخصوص من وجه لان اللغوي اخص

للابتجه

القوي

موردا اواعم متعلقا والعرفي بعكسه اي اعم موردا واخص متعلقا لان مورد
الاول اللسان فقط ومتعلقه النعمة وغيرها ومورد الثاني اللسان وغيره
ومتعلقه النعمة وحدها فيتحقق اجتماعهما في الثناء باللسان في مقابلة
الاحسان وما عسى (صح) ان يورد في تعريف الحمد على تقييد الجميل بالاختياري من
خروج حمد الله تعالى على صفاته الذاتية الغير الاختيارية المستلزم جعلها
اختيارية حدوثها المنافي فقدمها فالرد فيه مشهور باحد اشياء يلي
المدح في المعقولات اما منع استلزام كونها اختيارية حدوثها بناء
على جواز قصد مستمر في الازل واما جعلها بمنزلة الافعال اختيارية لكونها
مبادي لها او لكون ذات الله تعالى كافية في وجودها (وجود صح) واجرائها مجراها
ولما كان استحقاقه تعالى للمحامد ذاتيا اورد اسم الذات تنبيها على
ان استحقاق الذات للحمد ثابت من حيث هي من غير ملاحظة خصوصية
وصف فقلنا احمد الله دون حمد الخالق او الرازق ونحوهما مما يوهم اختصاص
الحمد بالوصف دون الذات وما يوهم اختصاص الاستحقاق بوصف دون
وصف لان اناطة الحكم بالمشتق يوهم علية ما خذ الاشتقاق والحاصل انه
تعالى يستحق الحمد باعتبار ذاته وصفاته فاسم الذات لما كان مستجمعا
لجميع الصفات لم يكن لتعليق الحمد به خلو عن الدلالة على الاستحقاق باعتبار
جميع الصفات ايضا لان استحقاق الذات الحمد يستلزم استحقاق الصفات
فان قلت فاذا كان كذا لك فلم تعرض لذكر الصفة بقوله واهب
النعم مع انه لا حاجة الى ذلك لاندراج الاستحقاق الوصفي في الا
ستحقاق الذاتي قلت هو كالتصريح باداء الواجب لما تقرر عندهم و
اشتهر من ان شكر المنعم واجب عقلا وشرعا واشارة الى النعمة الخاصة
التي انا بصدد هامن تاليف هاذا الكتاب على ان الاستحقاق بجميع الاوصاف
لا يستلزم الاستحقاق بكل واحد فذكر الصفة تصريح بالاستحقاق الوصفي
وتنبيه على ان كل صفة من صفاته تعالى مستقلة بافادة الاستحقاق
هاذا

هاذا او المبالغة في صفات الله تعالى مجاز لانها متناهية في الكمال فلا يمكن
المبالغة فيها لانها انما تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان وصفا
ته تعالى منزهة عن ذلك كذا قاله البرهان الرشيدي واستحسنه التقي السبكي
وقال الزركشي في البرهان التحقيق ان صيغ المبالغة قسمان احدهما ما تحصل
المبالغة فيه بحسب زيادة الفعل والثاني بحسب تعدد المفعولات ولا
شك ان تعددها لا يوجب للفعل زيادة اذ الفعل الواحد قد يقع على
جماعة متعددين وعلى هاذا القسم تنزل صفاته تعالى فيرتفع الاشكال
والنعم بكسر النون وفتح العين المهملة جمع نعمة بكسر النون وسكون العين
كسدرة وسدر وتجمع ايضا على انعم كارجل وهي العطاء والمن فان قلت
المطلوب في هاذا المقام الابتداء بالحمد ليحصل الفضل الوارد في ذلك وما
ابتدات به ليس حمدا فضلا عن ان يكون حمد احمد وانه بل هو اخبار عن
حكم من احكام الحمد لانك انما افتتحت بجملة اخبارية موضوعها الحمد قلت
وصف حمد الله تعالى بانه افضل ما اليه تصريف الهمم تحسين مستلزم
لاثبات صفة جميلة له تعالى هي كونه بالغا حد المرتبة المذكورة و
ذلك واشباهه عين الحمد ولا نعني به الا الوصف بالجميل وان كان بغير لفظه
الشهير والمراد بالابتداء كما تقدم ما هو اعم من الحقيقي والعرفي وهو
ايراده في مفتتح الكلام قبل الشروع في المقصود بالذات على ان الحقيقي
لا يتصور باكثر من حرف واحد حمدا عجيبا اي معتدا به وهو مصدر انتبا
به بدلا من اللفظ بفعله فهو منصوب بمقدر تقديره احمد له حمدا
وذكرت الحمد بصيغة الاسمية والفعلية اشارة في الاولى الى دوام حمده
المتواترة واستمرار الاية المتظاهرة (بيان المتظاهرة صح) وفي الثانية الى الاستمرار التجددي
المشعر بان ما يقابله الحمد من انواع الانعام واصناف الافضال المتتابع
متجدد على سبيل الاستمرار كالسبيل المدرار بحيث لا تخلو لحظة من اشعار
جديد ولا لمحة من احسان مزيد فان قلت ما الحامل على جعل العامل في

هذا المصدر وجعلا مفعولا مطلقا باعتبار كون المصدر الاول عاملا فيه على
ان الاصل عدم التقدير فلذا الحامل على ذا التركيب ارادة الجموع وان حمد الله
كبقية الحال افضل ما اليه قصر بعد الحمد يحسن سواء قرن بشكره ام لا مع
الاشارة الى النكتة المذكورة وجعله معمولا للمصدر الاول مقتضى
لتخصيص الحكم المذكور بالحمد المتصف بالصفات المذكورة ولا شك في
امدحية الاول **سالما** اي بريا وخالصا من شوائب النقص **مقرونا** اي مجموعا
بشكره اداء للواجب والشكر لغة هو الحمد عرفا وعرفا صرف العبد جميع
ما انعم الله تعالى به عليه الى ما خلق لاجله كصرفه النظر الى مطالعة
مصنوعاته والسمع الى امتثال اوامره واجتناب منهياته وهو امر عزيز
لا يقدر عليه الا الموفقون فلذا قال الله تعالى وقليل من عبادي
الشكور والنسبة بين الشكرين عموم وخصوص مطلق لانهما متساويان موردا
والعرفي اخص متعلقا وبين الحمد والشكر اللغويين هو ما بين الحمدين وبين
الحمد والشكر العرفيين هو ما بين الشكرين وبين الحمد اللغوي والشكر
العرفي تباين وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو **عن الريا** بكسر
الراء وبالمثناة التحتية ماخوذ من الرؤية وهو اظهار العمل ليرى ويثنى
به غيرا وخص بحكم العادة باظهار العبادة اي خالصة **مصونا** اي محفوظا
اسم مفعول من صان ووزنه مفعول ناقص العين واصله مصوون كما لا يخفى
في جانب **على مزيد** مصدر ميمي اي زيادة وعلى هنا بمعنى اللام اي لاجل مزيد
كقوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم ويحتمل ان تكون على مستعملة في
معناها المشهور وهو الاستعلاء وفيه من البلاغة الاشارة الى تفخيم
الحمد كانه ستر النعمة واستولى عليها **فضله** اي خيره **المضاعف** بفتح المعجمة
اسم مفعول من ضاعف اي المكرر **علي** بتشديد الياء والظرف لغو متعلق
بالمضاعف **من مجرد النعم اللطائف** جمع لطيفة والمراد دقيقة لا يهتدى
اليها الا بنظر دقيق ويلزم منه الحمد على النعم الظاهرة الواضحة بطريق

الاولى

الاولى **لاسيما** قال بعضهم هي كلمة استثناء والمذكور بعدها مستثنى لانه
مخرج عما قبلها من حيث اولويته بالحكم المتقدم والمحققون على انه ليس معناها
اذ الاستثناء اخراج شيء من شيء والثابت هذه اللفظة الحكم له والمذكور
بعدها منبه على اولويته بالحكم وهذه اللفظة مضادة للاستثناء وسي كمثل وزنا
ومعنى ويجوز في الاسم الذي بعدها وهو **العلم** في هذا التركيب اوجه الاعراب
الثلاثة الجر وهو ارجحها بالاضافة وسي اليه وما زائدة او اليها على انها نكرة
موصوفة والاسم بعدها بدل منها ولا نافية للجنس والخبر محذوف وفي الرفع
على انه خبر مبتدأ محذوف وجوبا لانه كثر اللفظ سي وما موصولة او موصوفة
بالجملة الاسمية التي بعدها وفيه انه يلزم عليه حذف العائد المرفوع
بدون طول الصلة واطلاق ما على من يعقل في نحو لاسيما زيد والنصب على انه
تمييز ان كان نكرة كما في قوله تعالى ولو جئنا بمثله مددا او مفعول اعني ان
كان معرفة كما في مثالنا وما كافة عن الاضافة وفتحة سي بنائية في حال النصب
وفي حال الرفع والجر اعرابية لانه مضاف وحذف الواو منه كما هنا جائز كما
نص عليه في التسهيل خلافا لثعلب **الذي به على كل الانام** هو كسحاب
وزنا الخلق او الجن والانس او جميع ما على وجه الارض **من** بفتح الميم معرفة
في الجملة بعدها صلة او نكرة فالجملة بعدها صفة **حظي به** بصيغة المبني
للمفعول والظرف لغو ونائب الفاعل هو عائد الموصول الثاني او
الموصوف وجملة قولنا **علا** اي ارتفع قدره خبر الموصول الثاني او الموصوف
والرابط الضمير المستتر فيه والجملة الاسمية صلة الموصول الاول وحاصل
التركيب الذي من حظي به على كل الانام **ثم** لما توقف استكمال النفس
الانسانية بالكمالات العلمية والعملية على الافاضة والاستفاضة وهما
موقوفان على مناسبة بين المفيض والمستفيض وهي من حيث
انغماسها في العلائق البدنية وتكدرها بالمكدرات الطبيعية فاقدة
لهذه المناسبة ولكون ذلك المفيض عز اسمه في غاية التنزه وجب
الاستعانة في استفاضة الكمالات من تلك الحضرة بمتوسط يكون ذا

وحيث التجرد والتعلق ليستفيض بجهة التجرد ويفيض بجهة التعلق
والكمل من يتمسك به للتوسط نبينا صلى الله عليه وسلم ولذا اردف التسمية
والتحميد بذكر الصلاة عليه وعلى آله وصحبه لكونهم متوسطين بينه وبين
ساير الانسان وهي في اللغة مشتركة بين الدعاء والرحمة والتعظيم والبركة
وتختص باحد معانيها المذكورة بموارد الاستعمال فهي من الله الرحمة
المقرونة بالتعظيم ومعناها في الدنيا تعظيم شريعته وابقاؤها الى يوم
القيامة وفي الآخرة تشفيعه في امته ومن الملائكة الدعاء بالمغفرة له و
هو من باب قوله صلى الله عليه وسلم انه ليغان على قلبي واني لاستغفر الله
في كل يوم وليلة مائة مرة على احد الوجوه وهو ما نقل عن الجنيد قدس
الله سره ان العبد قد ينتقل من حالة الى حالة ارفع منها وقد يبقى
عليه من التي نقل عنها بقية يشرف عليها من الحالة الثانية وهي كا
لسيئة ان تكون من المقربين فيطلع الله تعالى الملائكة على ذلك اذا وقع
للنبي فيستغفر له تعظيما له وانما قيل ذلك لانه مغفور له وممتنع تحصيل
الحاصل ومن المؤمنين دعاء له ببعثه المقام المحمود واولى ما يراد به هنا
ما امرنا به صلى الله عليه وسلم بقوله سلوا لي الوسيلة والفضيلة والشرف
والدرجة العالية الرفيعة فهي من الملائكة والمؤمنين الدعاء لكنها
من الملائكة دعاء بالمغفرة ومن المؤمنين دعاء ببعثه المقام المحمود
ونحوه وهل صلاة الجن عليه من قبيل صلاتنا الظاهر نعم وقد يشير اليه
جعل الملائكة في مقابلتنا مع السكوت عن الجن وشرعت الصلوة عليه
لنا عموما اداء لبعض ماله علينا من المنن التي لا تحصى وللمؤلفين خصوصا
لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له
ما دام اسمي في ذلك الكتاب رواه الطبراني وتختص الصلوة بالمعصوم
من نبي او ملك ولا يقال عند اهل السنة لغيرهما الا تبعا واما خبر
انه صلى الله عليه وسلم صلى على آل ابي اوفى فمخصوص به لانه حقه
والسلام في التحية واردف الصلاة به امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه
وسلموا

وسلموا تسليما وخروجا من كراهة تركهما والاقتصار على امتثال احدهما وقيل
المراد بالكراهة خلاف الاولى وليست على بابها فان تكرر الانبياء فيهما اجرا
وتركهما او احدهما مخل بذلك الاجر فتاركهما مخل بالاولى وهما محمولان لغويا
الهدى بضم اوله وفتحها عليه للاهتمام فيهما يقال الهدى للرجل كذا اي بعث
به اليه اكراما والاسم الهدية بالتثقيل لا غير والجمع هدايا الى النبي ظرف
لغوي متعلق بالهدى والنبي فعيل بمعنى مفعل بالكسر كبديع بمعنى مبدع
لانه انباء الله تعالى او بمعنى مفعل بالفتح كحكيم بمعنى محكم لانه انبأ بالوحي
عن الله هذا اذا اعتقد بان اشتقاقه من النبأ فيكون مهموزا وان اشتق من
النبوة او النباوة وهما الارتفاع من الارض لانه رفع وشرف على غيره فيكون
معتلا والمشهور انه انسان اوحي اليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه والرسول انسان
بعثه الله بشرع وامره بتبليغه وقيل ان هذا هو النبي والرسول من كان
معه كتاب او نسخ بعض شريعة فهو على التفسيرين اخص من النبي وقد نقل المحقق
ابن الهمام في كتابه المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة ان المحققين على ان
الرسول انسان بعثه الله لتبليغ ما اوحي اليه وكذا النبي فلا فرق
ونوقش فيه بانه لا يساعده ما ورد في عدد الانبياء والرسل من احاديث بعضها
صحيح وبعضها حسن وان مقتضاه ان من اوحي اليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه
ليس نبيا ولا رسولا كما ان ذلك مقتضى القول الثاني المعبر عنه بقيل
واختير ذكر النبي على الرسول في مقام الصلاة للدلالة على انه صلى الله عليه
وسلم لما استحق الصلاة بمرتبة النبوة التي هي اعم فباستحقاقه لها بمرتبة
الرسالة التي هي اخص يكون بالطريق الاولى لامته الى الصراط المستقيم
في الهداية هي الدلالة بلطف ولذا لا تستعمل في غير الخير الا تهكما نحو
قوله تعالى فاهدوهم الى صراط الجحيم ولا نزاع في ان المراد بالهداية
المسندة الى الرسل الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب حصل او لم يحصل
كما هو مذهب اهل الحق او مع اشتراط الوصول كما هو مذهب المعتزلة
واما المسندة الى الله تعالى فتارة يراد بها الدلالة كما في قوله تعالى

وخروجا
[illegible] قبلان

واما نحو مهدي بنا هم اي دللنا هم وتارة يراد بها خلق الاهتداء وبهذا
المعنى نفيت عنه صلى الله واثبتت له تعالى في قوله انك لا تهدي من احببت
ولكن الله يهدي من يشاء ولو كان المراد بها في اجابة الدلالة لما نفيت عنه
صلى الله عليه وسلم لان شأنه الدلالة والارادة هنا ذا وتمام بحث هذه المقالة
مفصل في كتب الكلام مهدي بفتح الميم اسم مفعول من هدى واصله مهدوي
وسيأتي في باب المعتل كيفية صيرورته على هذا الوزن محمد بالجر بدل من
نبي او عطف بيان لا نعت له لان العلم لا ينعت به او بالرفع بدل من هادي
خبر ثان او ثالث ويجوز نصبه على المدح وهو في الاصل اسم مفعول من حمد
بالتشديد ثم سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم لكثرة محامده المرضية كما قال حسان
❀ وشق له من اسمه ليجله ❀ فذو العرش محمود وهذا محمد ❀
ولم يولد قبل اوان ظهوره وتسميته به بالهام من الله تعالى لجده عبد المطلب
وههنا لطيفة هي ان ذاته صلى الله عليه وسلم كما اشتملت على سائر كمالات الرسل
مع زيادات كذلك اشتمل لفظ اسمه باعتبار حساب مفرداته واجزائها
على عدد الرسل وزيادة ايضا على رواية انهم ثلثمائة وثلاثة عشر لا رواية
خمسة عشر وانما كانت هي اللطيفة لان فيه ثلاث ميمات بسط كل واحدة مريم
وبسط ثانيه حاء وبسط اخره دال ومجموعة حسابها بالجملة الكبير ثلثمائة
واربعة عشر من بفتح الميم اي الذي جل بفتح الجيم وتشديد اللام اي عظم عن مضارع
اي مشابه له في امره اي حكمه الماضي النافذ وجل ايضا عن مضارع اي مخاصم له
فيه بحق وآلي وآله وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه واصله عند
البصريين اهل لتصغيره على اهيل قلبت هاؤه همزة ثم الهمزة الفا وانما
لم تقلب هاؤه الفا ابتداء لانه غير معهود وقيل اصله اول بواو مفتوحة
لتصغيره على اويل قلبت واوه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهو الحق اذ
لا مانع من ان يكون اهيل تصغير اهل اذ سمع اهل واهيل وآل واويل
وهو وان كان في الاصل بمعنى اهل الا انه خص استعماله في الاشراف فلا
يقال آل الحايك وآل الحجام بخلاف اهل وانما قيل آل فرعون لتصوره

بصورة

وكمال

بصورة الاشراف او انه شريف في قومه وفي اضافته الى الضمير اشعار
بجوازها وهو الصحيح قال السبكي والاحسن اضافته الى الظاهر لان الصلاة
على الآل روينا ها من طرق كثيرة ليس فيها الاضافة الى مضمر ولان
الكسائي والنحاس والزبيدي منعوا اضافته الى المضمر والصحيح جوازها و
يشهد له قوله ❀ وانصر على آل الصليب ❀ وعابديه اليوم آلك ❀ والمراد بآل النبي صلى
الله عليه وسلم عند ابي حنيفة بنو هاشم فقط وعند الشافعي ومالك بنو هاشم
والمطلب وقيل عترته وهم نسله ورهطه الادنون وقيل اتقياء امته فعلى
الاخيرين تدخل الصحابة وعلى الاولين انما يدخل منهم من شمله النسب المذكور
الاطهار جمع طاهر كما قال ابن سيده او هو شاذ كجاهل واجهال والمراد
الطاهرين من الادناس والنقائص وفيه تلميح الى قوله تعالى في شانهم انما
يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا وشرعت الصلاة
عليهم لحديث الصحيح قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ثم الى صحبه اسم جمع
لصاحب وقيل جمع له والصحابي منسوب الى صحابة النبي صلى الله عليه وسلم اي
صحبته وهو من لقي الرسول مؤمنا ومات كذلك سواء طال اجتماعه ام لا طالت صحبته
ام لا روى عنه ام لا فيشمل الاعمى كابن ام مكتوم وغير المميز كمحمد بن ابي بكر
والجن والملائكة ومن ارتد ثم اسلم ولم يره كالاشعث بن قيس خلافا لمن توقف فيه
وعد المحدثون منهم من رآه قبل البعثة ومات على الحنيفية قبلها ومثله
بل اولى من رآه قبلها ومات مسلما لا من مات مرتدا كربيعة بن امية الجمحي
وهم عند وفاته مائة الف واربعة عشر الفا كما قاله اهل الرواية عنه وبين
الآل والصحابة على التفسير بالاولين عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان
في نحو علي كرم الله وجهه وينفرد الاول في التابعي الذي من بني هاشم
مثلا فانه من الآل وليس من الصحابة والثاني في نحو الصديق رضي الله
عنه فانه صحابي وليس من الآل فلذا ذكر عطفهم عليهم وشرعت الصلاة
عليهم بالقياس الاولى بالنسبة الى الآل لم يكن فوا الصحابة والى تابعيهم
جمع تابع او تابعي وفي تفسيره مذهبان احدهما الذي راى صحابيا الثاني

الذي جالس صحابيا ولا يكفي مجرد الاجتماع بل لا بد من طول الصحبة بخلاف
الصحابي والفرق بركة صحبة النبي صلى الله عليه وسلم وقوله **بالتقى** ظرف
لغوي متعلق بتابعيهم لما فيه من معنى الفعل وهو جمع تقاة كرطبة ورطب
والحزبه اي طائفته وشيعته فيشمل باقي الامة **وبعد** ظرف مقطوع
عن الاضافة مبني على الضم لافتقاره الى لفظ المضاف اليه لنية معناه دونه
كما قال الرضي والعامل فيه اما المقدرة بعد الواو لنيابتها عن فعل الشرط
واسمه وقيل الواو لنيابتها عن اما والتقدير مهما يكن من شيء بعد ذلك
اي بعد ما سبق من البسملة والحمدلة والصلاة **قال طالب الغفران** ويمكن
ان يكون العامل فيه هو قال وفيه التفات من التكلم الى الغيبة و
النكتة في ذلك التوصل به الى هضم النفس وطلب المغفرة وفي التعبير
بالرضى اشارة الى ان الخطبة متاخرة عن التكلم فان قلت الواو الداخلة
على بعد للعطف فما المعطوف عليه قلت مقدر وذلك ان الجار والمجرور
من البسملة اما مستقر يتعلق بمحذوف منصوب على الحال من فاعل فعل
في جملة محذوفة والتقدير مستعينا باسم الله اولف واما لغو يتعلق
بفعل اولف على ان الباء للاستعانة وجملتا الحمد والصلاة على الوجهين
في محل نصب على المفعولية حكاية باسم الفاعل من القول محذوف وهو
حال من فاعل ذلك الفعل وعلى التقدير الاول يجب ان يكون حالا من
فاعل ذلك الفعل فتكون مترادفة او من الضمير المستتر في الحال الاولى
فتكون متداخلة والاصل اولف الكتاب مستعينا باسم الله قائلا الحمد
لله او اولف الكتاب باسم الله على معنى استعين على ان الباء باسم الله
قائلا الحمد لله الى اخره واقول بعد ذلك او اشرع بعد ذلك في
المقصود فالجملة المقدرة بعد الواو معطوفة على الاولى المحذوفة وفيه
وهي اولف والغفران بضم المعجمة وسكون الفاء مصدر كالمغفرة وهي المعنى
تغطية الذنب او العفو عنه **هو ابن عيسى** بن مرشد العمري الحنفي
عابد الرحمن بدل من ابن او عطف بيان لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها

اعرب

اعرب بحسب العوامل واعربت المعرفة بدلا منه او بيانا واو خلف الالف
في عبد لاجل استقامة الوزن وهو غير ممتزج للكلمتين معناها الاصلي ٨
وهو جائز واستعمله الناس كثيرا كذا قاله السيوطي واستعمله هو ايضا
في ديباجته فنظم التلخيص وعبد في الاصل وصف غلبت عليه الاسمية
علي بتشديد الياء **قد عول** اي اتكل واعتمد **بعض اعزاء الطلبة** للعلم
الشريف لدي وهو اخي محمد وفقه الله لاجتناء ثمرات العلوم وبلغه منها
فوق ما يروم **ولح** الحف في السؤال اي واظب ولازم واصله الح لكن تركت
همزته تخفيفا **في طلب رسالة منظومة مهذبة** اي منقحة منقاة من الحشو والعيوب
في مسائل علم الصرف الذي هو احد العلوم العربية واهم الفنون الادبية
فان قلت لا شك ان المراد بالمنظومة هي الالفاظ والتراكيب المركبة
من الحروف المنطوق بها وفي علم الصرف هنا القواعد والمسائل فقد
جعلت المعاني ظروفا للالفاظ وهو مناف لما هو المشهور من قولهم
ان الالفاظ ظروف للمعاني لكونها مستفادة منها قلت الالفاظ
من حيث ان المعاني تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها
قوالب تنصب فيها المعاني والمعاني من حيث ان الالفاظ تزيد بزيادتها
وتنقص بنقصانها كانها قوالب للالفاظ فيصح ظرفية كل منهما للاخر
فظروف الالفاظ في المعاني وظرفها بيان المعاني فلا منافاة
اصلا ولكل وجهة وجيه وهو توسع شائع والمراد منظومة في بيان علم
الصرف كما يقال هذه الاية في تحريم الخمر وهذه القصيدة في مدح
فلان اي في بيان ذلك وانما طلب ذلك واختار ان تكون منظومة مع
كثرة الكتب في هذا الفن **حتى يسهل** عليه وعلى غيره **حفظها**
ويحلو اي يحلو **للرواة** جمع راو كقضاة وقاض يقال روى بيت بيان راو
الشعر والحديث رواية فانا راو والجمع رواة والذي عليه الجمهور ان
وزنه فعلة بضم الفاء وفتح العين وانه من الاوزان التي انفرد بها المعتل
الذي هو على وزن فاعل لمذكر عاقل وقال بعضهم وزنه فعلة بفتح

الفاء والعين ككامل وكمّله وان هاذه الكلمة للفرق بين المعتل الاخر و
الصحيح وقال الفراء وزنه فُعَلٌ بتضعيف العين كبازل وبزل والهاء فيه
عوض مما ذهب من التضعيف كالهاء في اقامة واستقامة عوضا مما حذف
انتهى والحذف الفعلي بالنون مع فقد شرطها لضرورة الوزن وهو
نادر كقول الشاعر * ليت شعري واشعرن اذا ما * قربوها منشورة ودعيت *
وفوايد لطفها اي على بعد بي وانما لم يشتغل بحفظ شيء من الكتب الموضوعة
في الصرف المفيدة لان المبسوط منها منثور وقد علم ان حفظ النثر اي المنثور
ليس يخلو اي المعجمة من نوع عسر ولان النظم اي المنظوم كالكتاب بمعنى
المكتوب يحلو اي المهملة اي يعذب وتشتاق النفس الى حفظه لوروده على
الوزن المالوف للطبيعة الملايمة لمزاج النفس باعتدال مطالعه ومقاطعه
ولذا كان الشعر محل الغناء من حيث انه متناسب البدايات والنهايات
قال الخفاجي في فضل المنظوم على المنثور قل ان تجد احدا الا وهو يحفظ
شعرا وقل ان تجد من يحفظ نثرا ووجدنا عددا كثيرا من العامة تميل
نفوسهم الى نظم الشعر لا الى تلفيق النثر انتهى هاذا وان كان في الفن
بعض رسايل منظومة كرسالة ابن مالك لكنها لشدة اختصارها مغلقة.
فكان عذري اي اعتذاري في اشتغال الوقت اي الزمن المعروض لنظم
هاذه المنظومة بصرفه لغيرها من المهمات عما رامه اي طلبه وماله
بالفكر اي بفكر قال فاينة عن الضمير والفكر بكسر الفا تردد القلب في النظر
والتدبر لطلب المعاني وقيل هو ترتيب امور في الذهن يتوصل بها الى
مطلوب يكون علما او ظنا وقيل هو حركة النفس في المعقولات اما في المحسو
سات فتخييل والمراد به هنا القلب واطلاقه عليه مجاز من اطلاق الحال
على المحل وقولنا عن هو بتشديد النون لكنه سكن للوزن اي اعترض
وظهر فلم يبعد في عذري شيئا اي لم يقبل اعتذاري في ذلك بل لازم وألح
في الطلب ثانيا ولم يجد بدا بضم الموحدة اي مفرا ومحيدا عن الاجابة الى
الذي طلب من نظم منظومة على الوجه الذي اختاره فعقدنا شمرت

اي رفعت

اي رفعت وهو كناية عن الاجتهاد والمبالغة مع السرعة والخفة ذيل العزم
الذيل في الاصل مصدر يقال ذال الثوب يذيل ذيلا من باب باع اي طال حتى
يمس الارض ثم اطلق الذيل على طرفه الذي يلي الارض وان لم يمسها تسمية
بالمصدر والعزم عقد الضمير على الفعل وهاذا من باب الاستعارة بالكناية
لانه شبهت العزم بالثوب الطويل المانع لصاحبه عن السرعة في العدو
وطويت ذكر المشبه به وهو الثوب وذكرت المشبه وهو العزم مضافا
اليه شيء من لوازم معناه المشبه به وهو الذيل على سبيل التخييل
وايقاع التشمير عليه ترشيح موجها بصيغة اسم الفاعل حال من فاعل
شمرت مكرا بهاذا النظم هو في الاصل الجمع ثم غلب على جمع الكلمات التي تضمنت
شعرا فهو بمعنى منظوم او مصدر بحاله ولكني اخترت ان يكون النظم
مجاديا المقدمة من مقدمات بكسر الدال او فتحها جمع مقدمة بالكسر
او الفتح بمعنى انها تقدم الطالب لها على غيره او يتقدم بها الطالب
على غيرها ويبتدي الكلام فيها واضافتها الى الفن بمعنى في على
الظرفية المجازية والفن النوع ما اختصرت منها مختصر العزي على الظاهر
المسمى الان بالاسم لحديثه بغداد لان اسم المختصر العزي كما سياتي في ترجمة
مولفه في باب المتعدي واللازم سمي بذلك لنسبته الى عز الملة و
الدين الزنجاني لا يقال مقتضى القياس ان ينسب هاذا المختصر الى الملة
لما تقرر في محله من ان النسبة في التركيب الاضافي الى الجزء الثاني لانا
نقول محل ذلك اذا كان الثاني فيه مقصودا واما اذا لم يكن كذلك
فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود في عز الملة هو الاول فيجعل
الشخص عزا لها وانما لم ينسب الى اسمه مع ان النسبة اليه خالية عن
تكلف الحذف لانه اشتهر باللقب ولان في هاذا اللقب مدحه ويجعل
حقيقيا بان يتلقى كتابه بالقبول فهو اي المختصر المذكور للطالب
مغني عن غيره من الكتب الصرفية لوجازة لفظه وسهولة حفظه
ولكني لم اقتصر على ما فيه من المسايل بل ربما زدت على ما قد حوى

منها فوايدا بالصرف للضرورة جمع فايدة من الفيد لا من الفود وهي لغة ما حصلت من علم او مال او جاه وغيرها مصلحة مترتبة على فعل من حيث هي ثمرته ونتيجته وتلك المصلحة من حيث انها مطلوبة للفاعل تسمى مطلوبا ومن حيث انها على طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث انها باعثة للفاعل على الاقدام تسمى غرضا فعلى هذا لا يلزم فيها الترتيب فتكون اعم من الفايدة والغاية من وجه ولذا قيل قد يتخلف الغرض عن فايدة الفعل كما اذا اخطا في اعتقاده وقد يفسر بفايدة مترتبة على الشي من حيث هو مطلوب بالاقدام وعلى هذا يجب فيه الترتيب اخص من الفايدة والغاية صدقا وجملة قولي

منها خلا في محل نصب صفة لفوايد والضمير في خلا عايد الى مختصر العزي وينكشف في الشرح على هذه الزيادات كما ستراه ان شاء الله تعالى واستعملت لغة لمن في ضرب هذا البيت للضرورة وابطلن او اوقفه في وضع الابواب والفصول والمسايل على ما رتبا الالف للاطلاق والترتيب لغة جعل كل شي في مرتبته وفي اصطلاحهم جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى الاخر بالتقدم والتاخر وبهذا القيد صار اخص من التاليف والمراد هنا المعنى اللغوي وانما خالفته لان عن ترتيبه الخ فعلة الطبع السليم وهو الجبلة التي خلق الانسان عليها نبا اي تجافى ولم يقبل المضي فيه وفيه استعارة بالكناية شبهت الطبع لمظانه في الامور المالوفة بالسيف القاطع الماضي في الامر السالم من المانع للقطع وطويت ذكر المشبه به واسندت الى المشبه شيا من لوازم المشبه به وهو النبوة على سبيل الترشيح بل فيه اي الترتيب قد خالفته وقدمت بعض الابحاث واخرت بعضها ونبهت على ذلك ذا الرجز في الشرح كما ترى ذا الرجز ان شاء الله تعالى واقول من باب التحدث بالنعمة كما جاء الخ تاخرا في الزمن على من تقدم فيه وهذا تلميح الى قول الشاعر كم ترك الاول للاخرة ولا اقول ذا الرجز جاهلا بمقام صاحب الاصل بل معترف له بالتقدم والفضل وعند اتمامي لها اي للمنظومة المذكورة تصنيفي رايت قد سبقني

الى نظمه

الى نظمه مع ضم الشرح ايضا الشيخ العلامة محمد بن احمد بن داود الشافعي الحلبي نظمه في حلب المحروسة في الف وخمسمائة وعشرين بيتا ذكر انه فرغ من نظمه في الثالث والعشرين من ربيع الاول سنة سبع وسبعين وثمانماية ذكر ذا الرجز في اخر منظومته نظما ولم استغن من نظمه بنشر ما في منظومتي هاذه ومن وقف عليهما ظهر له فرق ما بين التكمين والتصنيف في الاصل تمييز الاشياء بعضها عن بعض وصنفت الشجرة اخرجت ورقها وتصنيف الكتاب من هذا النوع ويمكن ان يراد بتصنيف الكتاب جعله اصنافا جمع صنف وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة وبعض الاعراض سميتها الترصيع بتقديم الراء على الصاد المهملة وهو في الاصل ضم بعض الاشياء الى بعض يقال رصعت الجارة رصعا من باب قتل ضممت بعضها الى بعض في علم التصريف وسيأتي تعريفه ومناسبة الاسم بالمسمى ظاهرة مع ما فيها من جناس التقليب هذا والتحقيق ان اسماء الكتب والعلوم من قبيل العلم الجنسي لانها وضعت لانواع معينة من الاعراض تتعدد افرادها بتعدد المحال كالغلام بزيد وعمرو لا من قبيل اسم الجنس وان حمل اعتباره في حاشية التهذيب للجلال الدواني ان اسماء الكتب ونحوها تعد في العرف اعلاما شخصية وتجعل تعدد المحل بمنزلة تعدد الامكنة انتهى ولا شك انهم تجوزوا في العدة المذكورة كما يدل عليه قوله وتجعل الى اخره وسبب عدهم المذكور انهم لا يبنون اصطلاحاتهم على التحقيق كما هو شان اهل المعقول فيكتفون بالتجوزات والتوهمات فها هنا توهموا ان الواحد بالنوع واحد شخصي فسموه علم شخص ونزلوا تعدد محله منزلة تعدد مكانه ولا ينافي القول بان اسماء العلوم اعلام تزايد بعض المسايل بحسب تلاحق الافكار لان المسايل المتزايدة بمنزلة الاركان الزايدة فكما لا يتغير المسمى بنقصانها لا يتغير بازديادها الا ترى ان الطفل مثلا اذا سمي باسم ثم زاد بعض اجزايه من السن والطبيعة لا يتغير المسمى به ولا يخل في العلمية فكذا هذا وهل مسماه النقوش فقط والالفاظ

فقط او المعاني فقط او النقوش والالفاظ او النقوش والمعاني او الالفاظ
والمعاني او مجموع الثلاثة احتمالات سبعة ثلاثة احادية وثلاثة ثنائية
وواحد ثلاثي واذا اسأل الرحمن تعالت ذاته وتقدست صفاته ان ينفع به
طالبيه ويسهله عليهم ويخلصه من شوائب النقص وهو بالنصب مفعول
يجعل الثناء قدم عليه ليوجههم اي ذاته ان يجعله وان ينقلنا من دركات
الشرور الى درجات السرور وان يلهم مطالعيه الانصاف والعدول عن
الاعتساف الى الاسعاف ليصلحوا خلله برايهم السديد ويمحوا علله
بنظرهم الحميد فها انا قد جعلته عرضة لاولي الاعراض ومضغة لذوي
الاغراض تنبيه اشتملت هذه الخطبة على عدة انواع من البديع منها
براعة الاستهلال وهي افتتاح الكلام بما يدل على المقصود وهو هنا
ذكر لفظ التصريف في البيت الاول منها المشعر بكون هذا المولف في علم
التصريف وتسمى براعة المطلع ايضا ومنها التوجيه وهو على ما حرره
الحلي والمتأخرون ان يوجه المتكلم بعض كلامه الى اسماء متلائمة
اصطلاحا من اسماء علوم او قواعدها او غيرها الذي مما يتشعب من الفنون
توجيها مطابقا للمعنى اللفظ الثاني من غير اشتراك حقيقي ويفارق
التورية من وجهين احدهما ان التورية باللفظ المشترك والتوجيه
باللفظ المصطلح وثانيهما ان التورية قد تكون بلفظ واحد والتوجيه
لا يكون الا بالفاظ متلائمة وهو في البيت الثاني والثالث والسادس
منها المذكور فيها الصحيح والسالم والمقرون والمزيد والمضاعف و
المجرد والمضارع والامر والماضي وكلها من القاب الافعال باعتبار
حالات لها في ذاتها ومنها الجناس التام المستوفي وهو
اتفاق الركنين في انواع الحروف واعدادها وهيئاتها وترتيبها
مع اختلافهما في النوع وذلك بين عروض البيت الرابع منها وضربه
وعروض البيت الثاني عشر منها وضربه ومنها الجناس اللاحق
وهو اتفاق الركنين فيما عدا حرفا واحدا غير متقارب لا في المخرج
وذلك

وذلك بين عروض البيت الخامس وضربه وعروض البيت العاشر منها
وضربه ومنها جناس التصحيف وهو اختلاف الركنين بالحروف في النقط
مع اتحادهما في صورة الخط وذلك بين عروض البيت الحادي عشر منها
وضربه وفيه الجناس المضارع ايضا وهو ابدال حرف من احد ركنيه
بحرف آخر من مخرج المبدل منه او مما يقاربه في الركن الثاني وذلك
بين الخاء والحاء ايضا لانهما من مخرج واحد وهو الحلق فمن حيث تخالفهما
في النقط بينهما الجناس المصحف ومن حيث اتحادهما في المخرج بينهما الجناس
المضارع وفي البيت السادس عشر الجناس المضارع ايضا بين عروضه
وضربه ومنها جناس الاشتقاق وهو اتفاق الركنين في الاشتقاق
الصغير وهو بين عروض البيت الثالث عشر منها وضربه ومنها جناس
القلب وهو تساوي حروف الركنين في العدد والوزن وتخالفهما في الترتيب
وذلك في البيت التاسع عشر منها بين الترصيع والتصريع وقد
اشتملت المنظومة نفسها على انواع بديعية ايضا ننبه عليها ان
شاء الله تعالى عند شرح كل بيت وجد فيه ذلك وقد آن ان نشرع
في المقصود بعون الملك المعبود وهذه مقدمة مشتملة على تعريف
التصريف بقسميه العلمي والعملي وهي ماخوذة من التقديم ويجوز
في دالها الفتح بصيغة اسم المفعول وهو الاشهر لان الانسان يقدمها
امام المقصود ومنه مقدمة الرحل والكسر بصيغة اسم الفاعل بمعنى
انها تقدم الانسان لمقصوده او تتقدم امام المقصود بناء على انها
من قدم المتعدي او من قدم اللازم بمعنى تقدم اشارة الى انها استحقت
التقدم بنفسها ومنه مقدمة الجيش لجماعة تتقدم عليه اي
طائفة من الكلام المقدمة او المتقدمة على المقصود بالذات
لتوقفه على بعض معانيها او انتفاع بها فيه ولما كان من الواجب
على كل شارع في علم ان يتصور ذلك العلم بحد او رسم او لازم
من لوازمه ليمكن التوجه اليه ويكون على بصيرة في طلبه قدمنا

اما المقصود من تعريف الفن لذلك الفن ومما ينبغي له ايضا ان يعرف موضوع
ذلك العلم وهو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ليتميز ذلك الفن المطلوب
عنده عما سواه من العلوم مزيد امتياز لان تمايز العلوم بحسب تمايز
موضوعاتها وان يعرف غايته بان يصدق بفائدة من فوائده معتدا
بها بالنظر الى مشقة تحصيل ذلك العلم ليزداد سعيه في تحصيله اذ
لو لم يعرف غايته والغرض منه لكان شروعه فيه وطلبه له يعد عبثا
ولابد ان تكون تلك الفائدة معتدا بها بالنظر الى المشقة في تحصيل
ذلك العلم والا لربما فترت جدته فيه ولابد ان تكون تلك الفائدة هي
الفائدة التي تترتب على ذلك العلم والا لربما زال اعتقاده بعد الشروع
فيه فيصير سعيه في تحصيله عبثا في نظره فاذا علم ان له فائدة معتدا
بها مترتبة عليه كملت رغبته في تحصيله وقوي اعتقاده بعد الشروع
فيه وان يعرف استمداده لجواز توقفه على علم اخر كتوقف علم التفسير
على اللغة والنحو والمعاني والبيان وغير ذلك فلو لم يعرف استمداده
لم يحصل له مطلوبه على ما ينبغي وان يعرف واضعه فان شرف العلوم
بشرف واضعها اذا تقرر هذا فاسم هذا العلم سيأتي بيانه في النظم
واما موضوعه فهو الكلمات العربية من حيث الصحة والاعلال ونحوهما
واما غايته فهي معرفة ذلك في الكلمات المذكورة واما واضعه فهو
معاذ بن مسلم الهراء الكوفي ومسلم بفتح الميم الاولى وسكون
السين المهملة وفتح اللام والهراء على وزن الفراء قيل له ذلك لانه كان
يبيع الثياب الهروية فنسب اليها وقد جعل بعضهم فيه لما احدث
علم التصريف هذه الابيات

قد كان اخذهم للنحو يعجبني ✿ حتى تعاطوا كلام الزنج والروم
لما سمعت كلاما لست اعرفه ✿ كانه زجل الغربان والبوم
تركت نحوهم والله يعصمني ✿ من التقحم في تلك الجراثيم

فاجابه معاذ المذكور بقوله

اقبحه

عالجتها

عالجتها امرد حتى اذا ✿ شبت ولم تحسن ابا جادها
سميت من يعرفها جاهلا ✿ يصدرها من بعد ابرادها
سهل منها كل مستصعب ✿ طود علا اقرانها اطوادها

قال الجلال السيوطي في بغية الوعاة في ترجمة معاذ المذكور بعد سياق
ابياته هذه ما نصه ومن هنا لمحت ان اول من وضع التصريف معاذ هذا
وقد وقع في شرح القواعد لشيخنا الكافيجي ان اول من وضعه معاذ
بن جبل وهو غلط بلا شك وقد سألته عنه فلم يجبني بشيء انتهى ولما
كان التصريف اطلاقان لغوي وعرفي نبهت عليهما بادئا بالاول لانه
الاصل فقلت في عرف اهل اللغة وهي من حيث هي اعم من لغة العرب وغيرها
لفظ يعبر به كل قوم عن اغراضهم ولم اقيد اللفظ بالموضوع كما فعله
التفتازاني لانه مخل بالتعريف اذ يصير بسببه غير جامع لعدم صدقه بالمهمل
كبلانسا اذ هي غير موضوعة على احد القولين وهي من اللغة اتفاقا
نعم يرد على تعريفي انه غير مانع لانه صادق بالمنقولات الشرعية والعرفية
العامة والخاصة ويمكن ان يجاب عنه بانها باعتبار المعاني المنقولة
اليها موضوعة لها في اللغة بوضع ثان بالنوع فهي مجازات اللغة
المشتملة عليها وعلى الحقائق فليتأمل والمراد بها هنا لغة العرب فال
فيها للعهد الذهني وهي ماخوذة من لغي بالكسر يلغى لغى اذا لهج
بالكلام واصلها لغي ان كان بالياء فهي اصلية او لغو ان كانت منقلبة عن
واو كرضي وكلا الامرين جائز والهاء عوض من اللام المحذوفة وقد
يذكر الاصل مقرونا بها وفتحة العوضية تكون بعد الحذف وجمعها
لغى ككبرة وكبر او يجمع ايضا على لغات فيجب كسر تائها حال النصب وحكى
الكسائي سمعت لغاتهم بالفتح تشبيها لها بالتاء الاصلية التي
يوقف عليها هاء ويجمع ايضا على لغون كما في القاموس ووزنها فعة
لان المحذوف لامها والخلاف في واضع اللغة مشهور في محله من كتب
الاصول والاصح مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري انه الله تعالى وعلمها

كبرة

بالوحي على الظاهر واستدل بقوله تعالى وعلم آدم الأسماء كلها أي الألفاظ
الشاملة للأفعال والحروف لأن كلا منهما اسم في اللغة أي علامة على مسماه
والتخصيص عرف طارئ وقيل وضعها البشر واحدا أو جماعة ثم حصل التعريف
بالتكرار كما في الأطفال يتعلمون اللغات بترديد الألفاظ مع قرينة الإ
شارة وغيرها وقيل غير ذلك والمختار عند المحققين هو الأول إن كان
النزاع في الظهور لظهور دليله والوقف إن كان في القطع لاحتمال
التعليم الصادر للوضع نحو وعلمناه صنعة لبوس لكم أو تعليمه ما سبق و
ضعه من خلق آخر وهذا خلاف الظاهر **التصريف** أي هذا اللفظ أي
معناه واصطلاحا تصريف ضرورة وجوب اشتمال المصدر على جميع حروف
فعله إذ لفظ الراء الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها ووزنه تفعيل
بزيادة التاء الفوقية والياء التحتية المبدلة من العين الثانية مشتق
من الصرف للمبالغة في وصف الماهية بالكمال والتكثير في أفرادها المتحققة
المتحققة هي فيها ويكون هذا العلم فيه تصرفات كثيرة اخترنا اللفظ
الدال على المبالغة والتكثير وقلنا تصريف ولم نقل صرف وهو في التركيب
مبتدأ خبره قوله في **تغيير** تقول صرفت الشيء أي غيرته تغييرا عظيما أو
كثيرا ومنه قوله تعالى وتصريف الرياح أي تغييرها من حال إلى حال
ومن جهة إلى جهة وسواء كان هذا التغيير في الأعيان أو في المعاني
والمجرور المتقدم لغو متعلق بما فهم من نسبة الخبر إلى المبتدأ أي هو
متحد به فيها ويصح أن يكون مستقرا حالا من المبتدأ وهو التصريف
فإن قلت يلزم من ذلك الرأي محذوران أحدهما مجيء الحال من المبتدأ وهم
يطلقون القول بمنعه بناء على أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها
والابتداء لا يصلح للعمل في الحال ثانيهما تقديم الحال على عاملها المعنوي
وهو ممنوع أيضا قلت ما في البيت وارد على حد قوله لمية موحشا
طلل فصاحب الحال عند سيبويه النكرة وهو عنده مرفوع بالابتدا
والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف فاندفع المحذور وإن

معا

معا ولظهور أن مقتضى ما وقع لسيبويه هنا أنه لا يلتزم صحة قولهم
العامل في الحال هو العامل في صاحبها **وأما في عرفهم** أي عرف الصرفيين
فيقال المقام فيطلق بإزاء العلم وبإزاء معلومه وبإزاء العمل أي التحويل
بل ولذلك معنى حده مناسبته فيه والعرف بضم المهملة وسكون الراء تواضع
طائفة مخصوصة على استعمال ألفاظ مخصوصة وقد يطلق على الألفاظ
المتداولة بين أهل صناعة فيسمى عرفا فيما بينهم واصطلاحا من حيث إنهم
اصطلحوا عليها فحده باعتبار كونه **مصدر** فعل يراد به مصدر الذي فعل
ظرفيه لا فيه وظرفيه فعل الذي لفظه **صرف** بتشديد الراء المكسورة
بصيغة الأمر من المضارع فظرفيه بيانية وهذه الثلاثة الراء حد
الحاصل أن الثلاثة المتقدم بيانها فيها قريبا وهو التصريف العملي فهو
تحويل أصل أي نقله من حال المتقدم في الأظرفيه فيه من ظرفيه
المصدر الذي مفعوله لا من حول القاصر أي انتقال لعدم صحة حمله على
التصريف قال الأفزري في شرح عبارته الأصل التصريف في الاصطلاح
العلم بالتحويل إذ لو لم يقدر العلم لزم أن يكون الحد لا يحول تصريفا
لا مجرد التحويل لأن المحول الذي لا يطلع على جهات التحويل وكيفيته
ليس بتصريفي انتهى وفيه أنه لا حاجة إلى ذلك لأن التعريف إنما
هو للتصريف العملي لا العلمي ولو سلم فهو تعريف للتصريف لا للتصر
يفي حتى يرد ما قاله فتأمل وعبرت بالتحويل تبعا للأصل دون
التغيير لما في التحويل من معنى النقل قال في المغرب التحويل نقل
الشيء من موضع إلى آخر ولا يخفى أنك تنقل حروف الضرب مثلا إلى
ضرب ويضرب وغيرهما فيكون أولى من التغيير لا يقال لا يخلو إما أن
تريد بنقل حروف الضرب إلى ضرب بعينها إليه أو بنا صيغة أخرى
عند إرادتك الإخبار عن الضرب الحاصل في الزمان الماضي الصادر عن المعدود
المذكور الغائب مشتملة على تلك الحروف مع زيادة حتى يكون الضرب
وضرب متماثلين في جوهر الحروف فإن كان الأول فهو فاسد

لكون الحروف من الاعراض واستحالة الانتقال عليها مقررة في موضعها
وان كان الثاني فهو ممكن مسلم ولكن لا يفيد كونها اثبت بصدده من بيان
اولوية التحويل من التغيير لانه مبني على تحقق النقل ولا نقل هنا
بل يمكن ان يدعى في هذا الاعتبار اولوية التغيير منه لكونه غير موهم
لخلاف الواقع ولذا لا ننفيه على ان التغييرات التصريفية كلها ترجع الى
العوارض والصفات التي هي احوال الابنية لما تقرر من ان التغيير
يستعمل في الصفات لانا نقول ما قررناه مبني على متعارف اهل هذه
الصنعة من غير نظر الى حقيقة الحال فانهم يستعملون النقل و
الانتقال في امثال هذه المواضع الا ترى انهم يقولون نقلت العين
الى موضع الفاء ونقلت حركة العين الى الفاء وبالعكس والحركة ايضا
من جملة الاعراض وذا الذي للتسهيل على المبتدي لانه اقرب الى الضبط
ولا يجوز ان يفسر التصريف لغة بالتحويل لانه اخص من التصريف
لان التحويل احداث صفة تعرض للشيء بسبب نقله من مكان الى
مكان اخر والتصريف الذي هو التغيير احداث صفة لم تكن قبل سواء كانت
بسبب نقله او غيره فيكون عاما والعام لا يفسر بالخاص لان التفسير
يوجب المساواة فيفيد الامتياز عن غيره هذا اذا اعتبر الفرق
بينهما بحسب المفهوم واما اذا اعتبر الفرق بالنظر الى ما استعمل فيه
كما وقع في بعض شروح الاصل من ان التحويل يستعمل في الذوات
فيقال حول فلان من مكان الى مكان والتغيير في الصفات فيقال غيرت
هذا اللون فالظاهر ان النسبة بينهما مباينة كما ان بين الذوات و
الصفات كذلك لانهما يشتركان في علم ويتمايز كل منهما عن الاخر بخاص
يمنع صدقهما على شيء واحد كالانسان والفرس لا يقال مقتضى ما ذكرت
ان التغيير بالتحويل واجب لا اولى لان التحويل مساو للتصريف في
معنى النقل والتغيير اعم منه والتعريف بالاعم ممنوع لانا نقول
الممنوع التعريف لا بماهية الاعم اذا قيد بما يصير مساويا كما هنا

فتامل.

فتامل ومن الاصل لغة ما يبتنى عليه شيء ويقال في الاصطلاح للراجح
يقال الاصل الحقيقة اي الراجح الحقيقة ويقال للقاعدة الكلية
وللمستصحب ايضا فيقال تعارض الاصل والظاهر ويقال للدليل
ايضا ومنه اصول الفقه وكلها تناسب المعنى اللغوي السابق
فان المرجوح كالمجاز مثلا له نوع ابتناء على الراجح كالحقيقة وكذا
الفرع والظاهر والمدلول بالنسبة الى القاعدة والمستصحب و
الدليل ولم اقيد كالاصل بالواحد لانه حشو مفسد اذ يخرج به مجموع
نحو ينبغي لا يطيب الرماة كر والحال ان كلا منهما داخل فيه وكانه لمح في
تقييده به ترجيح المذهب البصري الاتي فيانه لان المصدر مفرد ولم
يعرف اصلا كما فعله هؤلاء لان تنكيره اولى من تعريفه المشعر بوحدته وكو
نه معروفا عند المخاطب على ان التعريف فقد زائد لا حاجة اليه وعبرت
تبعا له بالاصل ولم اقل المصدر او الفعل ليشمل تحويل الاسم الى
المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب ونحو ذلك ويجري على المذ
هبين البصري والكوفي فان البصريين يجعلون الاصل هو المصدر
وهو المعتمد والكوفيين يجعلونه الفعل الماضي وادلة كل من الفريقين
مذكورة في محلها ولما كان يلزم من التحويل محول ومحول ومحول اليه
وكان التعميم في المحول اولى لما سيأتي اسقطت ذكره للدلالة على
ذلك وذكرت المحول والمحول اليه ليتعلق الغرض بخصوصهما
فقلت تحويل اصل لامثال وهو ظرف لغو متعلق بتحويل واللام بمعنى
الى وهذا اولى زيادتي على الاصل اندفع به ما اعترض به على تعريفه حيث
قال الى امثلة من انه غير جامع لعدم صدقه على تحويل من المصدر
الى الفعل فقط لانه تحويل الى مثال واحد لا الى امثلة على انه يمكن
دفعه بان المراد بالامثلة في عبارته الجنس واسم الجنس المعدود
صادق بمعنيين احدهما الجنسية والاخر العدد فقد يقصد به
الاشارة الى الاول فقط كما هنا وقد يقصد به الثاني فقط كما في

قوله تعالى لا تتخذوا اليهود ولذا اتبع بقوله اثنين تنبيها على هذا
القصد كما اشار اليه في الكشاف لا يقال يرد على قوله تحويل اصل المثال
ان التحويل علة في تحقق المثال فلا يصح جعله غاية له لاستلزامه
تحققه قبله لانا نمنع الاستلزام المذكور لجواز تقارن الغاية والمغيا
كالعلة والمعلول فيتلازمان او كان ذا الرد التحويل واقعا الى امثلة جمع
قلة لمثال اي ابنية وصيغ وهي الكلم باعتبار هيئات تعرض لها من
الحركات والسكنات وتقدم بعض الحروف على بعض وتاخيره عنه و
الزيادة العارضة فقط والنقص العارض فقط والضرب في ملك
وجنب مثنى وجمع غير في الافراد نقله ... تغيير تلك الهيئة
فرطا او هنا للتنويع لا للشك فلا يفسد بها التعريف والابنية
المذكورة وهي الماضي والمضارع والامر والنهي واسم الفاعل واسم
المفعول واسم الزمان واسم المكان واسم الالة وسياتي بيان كل في
باب على هذا الترتيب فان قلت التحويل الى امثلة مشتمل على التحويل
الى مثال ضرورة اشتمال الجمع على افراده فهو داخل في الاول جمعا
اجمالا في ذكره قلت الفائدة في ذلك دفع توهم الوحدة وعدم
صدق التعريف على التحويل الى الامثلة فيتلازمان وقوله مختلفة صفة
للامثلة والمراد وقعت مختلفة باختلاف هيئاتها التي هي جزء
مدلولها اذ الحاصل للجزء حاصل للكل في الجملة وفي ذلك تحويل المصدر
الى التسعة الامثلة السابق ذكرها فانها جميعها مختلفة في الهيئات
كما ستعرف في ذلك وانما قلنا انه حول الاصل الواحد الى الامثلة المذ
كورة اي اشتقها منه ولم يجعل كل منها صيغة موضوعة
مستقلة برأسها لان هذا ادخل في المناسبة واقرب الى الضبط ثم
هذا التحويل الى مثال او الى امثلة لكي يحصل الا به لا لاطلاق
وقوله بذلك ظرف لغو متعلق بيحصل والاشارة الى التحويل المذ
كور وانما اتيت بالكاف الدالة على البعد لان اللفظ يبعد بمجرد

التلفظ

التلفظ به فاعل يحصل وقوله معنى وهو في الاصل مصدر سمي من العناية
لكنه نقل الى معنى المفعول وهو ما يريده الواضع من اللفظ وهذا
التعبير جار على ما عرفه به المنطقيون من ان الصورة الذهنية التي وضع
اللفظ بازائها من حيث ان المتكلم عني بها ... واما من حيث ان السامع
فهمها منه فتسمى مفهوما وعلى ما رجحه حذاق الاصوليين من ان
اللفظ موضوع للمعنى الخارجي لا للحاصل في الذهن وانما دعى نقله
الى المراد من اللفظ ولم يجعل اطلاقه عليه من اطلاق المصدر على
المفعول لان الاول هو المتبادر الى الذهن عند الاطلاق والتبادر
علامة الحقيقة وما قيل من ان في صحة هذا التعريف على المذهب الكوفي
بحثا لان الفعل الذي هو الاصل عندهم دال على الحدث والزمان
فتحويله الى المصدر مثلا نضريب ولا يصدق عليه انه تحويل اصل
الى مثال يحصل به معنى لان الحاصل بالمصدر هو الحدث وهو حاصل
بالفعل ضمنا فيكون في ذلك تحصيلا للحاصل مردود لانه قد يراد بتحويل
الفعل الى المصدر بيان نوعه او عدده وفي ذلك لا يحصل الا بالتحويل
المذكور وكون الفعل المحول يدل على معنى لا يدل عليه المحول
اليه لا ينافي حصول معنى اخر لا يدل عليه الفعل ولا قائل باشتراط
حصول في ذلك المعنى الذي دل عليه المحول والاجمال حيث التحويل
وما قيل في رد هذا البحث من ان معنى المصدر هو الحدث وحده ولا
يحصل الا به مردود ايضا بان قيد الوحدة غير مذكور في التعريف
ولعل التعريف ان لم يدفع لم ينفع او يحصل بذلك التحويل معان
جمع معنى وهذا بالنظر الى الثاني وهو تحويل اصل الى امثلة والاول
بالنظر الى الاول وهو تحويله الى مثال ففيه لف ونشر مرتب والمراد
حصولها في ذهن السامع اما حصولها في الخارج او في ذهن المتكلم
فغير متوقف على الامثلة ووصف المعاني بقوله جمة بالجيم وتشديد
الميم اي كثيرة للكشف لا للتقييد ولم افيد المعاني المقصودة

به بيان تعيينه

كما جعله الاصل لانه حشو لا فائدة فيه الا التأكيد ضرورة ان المعنى
كما مر تعيين ما يراد من اللفظ اي يقصد به ولم ينحصر حصول المعاني
على التحويل المذكور كما جعله هو ايضا لان الحصر ممنوع اذ الضاربية
المعتادة بضارب مثلا تحصل بغيره كزيد يصدر منه ضرب وكذا الكل
فما ل يحصل به معنى يمكن ان يحصل ذ الرءَ المعنى بمثال اخر فمقال
وما تخيل به في سند دعوى هذا الحصر بان المراد لا تحصل المعاني الا
بالامثلة من حيث انها تدل عليها بالوضع واما حصول الضاربية
بغير لفظ ضارب مما ذكر فلان دلالة اللفظ عليه عقلية لا وضعية اذ
هو مركب فيجيء وقد اشتمل هذا التعريف على العلل الاربع الثابتة
للامثلة التي هي من جملة المركبات الاختيارية الثابت لكل منها
ذ الرءَ العلة الصورية وهي ما معه ذ الرءَ المركب بالفعل هي
التحويل والعلة الفاعلية وهي المؤثرة في ذ الرءَ حقيقة او عادة هي
المحول المدلول عليه التزاما والمادية وهي ما معه ذ الرءَ المركب بالقوة
هي الاصل والغائية وهي الباعث على ايجاد ذ الرءَ هي حصول معنى
او معان وهذه الاربعة علة لها هنا معلولة له خارجا واشتمال
التعريف على علل متعلق المعرف كما هنا قليل والغالب اشتماله
على علل المعرف والمعرف هنا الذي هو التصريف حقيقته الخارجية
بسيطة والعقلية مركبة عقلا من اجزاء المادية اجزاء التعريف المذ
كورة من التحويل والاصل والامثلة والمعاني وصورته الهيئة الحاصلة
من اجتماعها في العقل وفاعله المتصور وغايته تمييز تلك الماهية
عن غيرها عنده واشتمال التعريف على العلل او شيء منها اما
بان تقع هي او شيء منها متعلق الاجزاء المحمولة على المعرف كما
هنا واما بان تنتزع منها اجزاء تحمل عليه كما يقال في تعريف السرير مثلا ما
يجلس عليه وهذه الثلاثة هو التعريف بالعلل فاشتمال التعريف
على العلل اعم من التعريف بها ثم هذا المحول المدلول عليه التزاما

المراد به

١٦

المراد به كل من يصلح لذ الرءَ لما يقال في العرف حرفنا الكلمة وهذا باعتبار
الظاهر وان كان في التحقيق هو الواضع لانه الذي حول الاصل الواحد الى
الامثلة واشتمل هذا التعريف ايضا على التنبيه على ان هذا التصريف
محتاج اليه ذ الرءَ لان الضرب مثلا اصل فيحول الى ضرب ويضرب وغيرهما
لتحصيل المعنى المقصود من الضرب الحادث في الزمن الماضي والحال وغيرهما
متوقف على الامثلة المتوقفة على التصريف والاحتياج الى المتوقف
يلزم منه الاحتياج الى المتوقف عليه واشرت الى الاطلاق الثاني
للتصريف في العرف وهو اطلاقه على العلم بقولي ان تشأ ايها الطالب
العلم اي تريد تعريف التصريف بمعنى علم التصريف فهاك رسمه اي
تعريفه وهو علم اي قواعد كلية تنطبق على الجزئيات لتعرف احكا
مها منها كقولنا حيث كلما اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون وجب قلب الواو ياء وادغامها في الياء وهذه القاعدة عـ
رفت من تتبع الجزئيات واحدا بعد واحد وتوضيحه ان الناظر يعلم علما
جزئيا ان طيا مثلا اصله طوي وان سيدا اصله سيود وهكذا فيحصل له
من تتبع ذ الرءَ علم كلي بوجوب قلب الواو ياء عند اجتماعها مع الياء
والسابق منهما ساكن وذ الرءَ جنس يشمل كل علم وخرج بوصف العلم
بقولي به اي بسبب ادراكه يعرف اي يدرك حال الابنية سوى النحو
الصرفي والمراد بحال الابنية ما يعرض لها بحسب كل غرض ككون الكلمة
فعلا ماضيا او اسم فاعل مثلا في الفعل او القلب الى غير ذ الرءَ مما سيأتي
من المواد الجزئية ولذ الرءَ عبرت بالمعرفة لان من عادتهم انهم يستعملون
المعرفة في الجزئيات وانما قلت حال الابنية ولم اقل تعرف به الابنية
لانه يخرج عنه حينئذ بعض احكام الادغام نحو انا اضرب بعدك وبعض
احكام التقاء الساكنين نحو اضرب الرجل واحكام الوقف لانها ليست
راجعة الى الابنية لا يقال هذا القيد مخل بالتعريف اذ يخرج معرفة
الابنية نفسها لانه لا يلزم من استناد المعرفة الى المضاف الذي هو

لفظ حال استناده الى المضارع اليه الذي هو لفظ البنية فيلزم ان لا يكون
معرفة البنية نفسها من التصريف لانا نقول ان اريد بالبنية مادة
الكلمة وجوهرها فلا باس بخروجها اذ هي من مباحث علم اللغة وليست
من مباحث علم التصريف وان اريد ما يطرا على الكلمات من الهيئات والاحوال
فهي نفس حال البنية فتامل والمراد بالبنية هو اللفظ باعتبار حروفه
وحركاته وسكناته الموضوعة له باعتبار كونها مادة للكلمة وبحالها ما
يلحقها من العوارض باعتبار كل غرض على التفصيل ككون الكلمة فعلا
ماضيا او اسم فاعل معلا بالقلب او بالنقل الى غير ذلك مما سياتي و
خرج بتفسير الحال المذكور بقولي **اي احكامها من صحة او علة** علم النحو
وبه صار الحد جامعا مانعا وهذا تعريف التصريف العلمي من زيادتي ولما
فرغنا من تعريف التصريف لغة وعرفا بقسميه العلمي والعملي اردنا ان نشرع
في مادة ذلك وهو الفعل الماضي وما يشاكله واما بحثنا عن احوال المصدر
في اخر الكتاب فاستطرادي وهذا **فصل** عقدته في بيان ذلك والفصل
في الاصل مصدر فصل فصلت بين الشيئين اذا فرقت بينهما وهو هنا
بمعنى الفاصل لفصله الكلام اللاحق عن السابق اي حاجزا بينهما وكان
ينبغي ان يوصل بفي لانهما مصنفين اجروه مجرى الباب فوصلوه بفي
وهو معرب خبر مبتدا محذوف كما قدرناه وقيل ان ذكر بعده ما يتعلق به
فمعرب والا فمبني فيقرا ساكنا كهذا الفصل وفيه نظر لان مقتضى
البناء هنا ليس الا عدم التركيب على ما اراد قائله وهو ممنوع لان التركيب وان
فقد مع ما يليه فهو ممكن بالتقدير المذكور ومثله شايع ذايع فلا
ضرورة الى العدول عن الاصل وهو الاعراب مع امكانه ولفظ التنبيه وما
اشبهه كلفظ الفصل في الحكم المذكور **الفعل** بكسر الفاء اسم
للكلمة المخصوصة من باب تسمية الدال باسم مدلوله المتضمن اعني
المصدر لانه فعل الفاعل واما بالفتح فهو مصدر فعل يفعل فعلا من
الباب الثالث وهذا بحسب الاصطلاح واما في اللغة فهو مصدر ان

بيانه فيهما مصدر

لفعل

لفعل يفعل وفعل يفعل بكسر ففتح وعكسه وانما بدانا بالفعل
١٧ لانه اول المشتقات من المصدر عند البصريين والاصل المشتق منه
عند الكوفيين ولم نتعرض لتصريف الاسماء تبعا للاصل لا لكون التصريف
مختصا بالافعال دون الاسماء لانه يوجد فيها كما علمت في الحد بل لكون
التصريف في الافعال اكثر منه في الاسماء فلهذا اذ تركته تبعا له فتصريف
الاسماء تغييرها بالتوحيد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتصغير
والنسبة وتصريف الافعال بالماضي والمضارع والامر والنهي و
تعريفه **هو كلمة** بفتح الكاف او كسرها مع اسكان اللام فيهما وانما
عدلت عن اللغة الفصحى فيها وهي فتح الكاف وكسر اللام لاجل
الوزن وهي قول مفرد والقول هو اللفظ الموضوع لمعنى فلذا الحد
كان وصف الكلمة بقولي **دلت على معنى** ليس من ذاتيات التعريف
ضرورة انه اخذ في تعريفها القول الماخوذ في تعريفه الوضع كما
عرفت ومن لازم الوضع الدلالة وانما اتيت به لاجل وصف متعلقه
وهو قولي **عند** ابتداء الحد المعنى **في نفسها محصلا** اي في نفس الكلمة
والمراد بكون المعنى في نفسها دلالتها عليه بنفسها من غير حاجة
الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية وهذا فصل
خرج به الحرف وخرج الاسم بوصف المعنى بقولي **مقترن** ويجوز نصبه على
الحالية لتخصيص النكرة بالوصف بالجملة اي حال كونه مقترنا اي
ذا الحد المعنى **بالزمان** المعين الذي هو احد الازمنة الثلاثة الماضي
والحال والمستقبل واشرت الى ذلك في الحد باللام العهدية لانه هو
المعهود عند القوم في مثل هذا المقام وخرج بقيد التعيين المفهوم
من اللام الاصطباح وهو الشرب في اول النهار والاغتباق وهو
الشرب في اخره لانهما وان اقترنا بزمان معين لكنهما لا يدلان على
المعين من الازمنة الثلاثة لان معناهما يصلح لان يقع ماضيا وحالا
ومستقبلا وخرج بتقييد الاقتران بقولنا **بالوضع** ما دل لا لنم

على الزمان عارضة كاسمي الفاعل والمفعول عند اعمالهما الا انهما وان
اقترنا اذا اريد بهما الحال او الاستقبال معينا لكن ذلك الاقتران ليس من قبل الوضع
بل هو اتفاقي طار عند الاستعمال وكذا يخرج نحو الفعل والضرب فانه وان
وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في بعض الامر لكن الزمان
المعين لا يدل عليه المصدر وضعا وكذا ما جرد من الافعال عن الزمان بحسب
الاستعمال كعسى وفعل التعجب لوضعه في الاصل للدلالة على الزمان وذكر
تعريف الفعل من زيادتي وهذا الفعل الذي تقدم تعريفه من حيث هو
هو ينقسم الى ثلاثة اقسام ماض ومضارع وامر وسيأتي بيان كل في فصل
ثم ماضيه من حيث هو هو باعتبار حروفه الاصول له قسمان ثلاثي ورباعي
لا غير وهذا الحصر استقرائي لانهم استقروا جزئيات الفعل الماضي فوجدوها لا تخلو اما ان تكون حروفها الاصلية ثلاثة او اربعة وانما
خصصت الماضي بهذا التقسيم دون مطلق الفعل كما فعله الاصل لان المجرد
لا يكون في المضارع ولتمثيل الرباعي بفعلل وجملة قولي ماضيه له قسمان
خبر الفعل الواقع مبتدأ في صدر البيت الاول وجملة التعريف معترضة
بين المبتدأ والخبر اذا تقرر هذا فاول بالصرف اسم بمعنى سابق و
اصله وول بواوين فقلبت اولاهما همزة وزيدت فيه واوا اخرى و
ادغمت الاولى في الثانية فصار اول وقيل اصله اوال كما فعل
قلبت الهمزة واوا وادغمت فيها الاولى وهو وان كان على صيغة افعل
لكنه ليس بصفة بل اسم اي سابق من هذين القسمين هو الثلاثي بضم
المثلثة الاولى نسبة الى ثلاث على خلاف القياس اذ قياسه ثلاثي
بالفتح لكنه من التغيير في النسبة هذا على ما في شروح الشافية لكن
المفهوم من كلام الرضي في بحث العدل من شرح الكافية انه منسوب
الى ثلاث بالضم المعدول عن ثلاثة ثلاثة وذا الثلاثي هو ما كان مركبا
من احرف ثلاثة اصول كنبذا والالف للاطلاق وقسمه الثاني
الرباعي بضم الراء نسبة الى اربعة على خلاف القياس ايضا اذ

قياسه

قياسه اربعي وفيه ما مر عن الرضي وهو ما ركب من احرف اربعة اصول ٨
كدحرجا والالف للاطلاق ايضا وسوغ دخول الكاف ارادة اللفظ فهو
اسم او اقامة المقول مقام القول المحذوف واعلم ان اصول حروف الفعل
منحصرة في هذين القسمين اللذين بينتهما بالفعل حقيقة فلا تكون
اصوله اقل من ثلاثة ولا اكثر من اربعة بشهادة التتبع والاستقراء و
حكمة ذلك المحافظة على الاعتدال لئلا يفوت الخماسي الى الثقل و
الثنائي الى الضعف عما يتصرف اليه من التغييرات لا يقال اصل عه
وقه عي وقي وقد دخلهما التغيير بحذف الاخر للبناء وهما على حرفين
لانا نقول سهل ذلك الاصل وضعهما في الاصل على ثلاثة احرف تنبيه
الاصل في كل كلمة ان تكون على ثلاثة احرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف
عليه وحرف يكون واسطة بينهما اذ يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا اذ الابتداء بالساكن متعذر وتوارد الحروف والحركات
عند الوقف على المتحرك مستثقل فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما
ففصلوا بينهما فان قيل الحرف المتوسط لا يخلو اما ان يكون متحركا او ساكنا
وايا ما كان يلزم التنافي مع احدهما لانا نقول لما جاز الحركة والسكون
على المتوسط من حيث هو متوسط لم يتحقق التنافي بخلاف المبتدأ به و
الموقوف عليه فانه لم يجز في المبتدأ به الا الحركة وفي الموقوف عليه الا السكون
فلزوم التنافي موجود ثم انهم جوزوا في اصول الاسم ان تكون اربعة
وخمسة للتوسع ولم يجوزوا ان تكون ستة لئلا يتوهم انه كلمتان اذ الاصل
كما علمت ان تكون الكلمة على ثلاثة احرف وتبلغ بالزيادة الى ستة
وسبعة في الفعل واعلم ان للفعل تقسيما آخر باعتبار تجرده وزيادته
اشرت اليه بقولي كل نوع منهما اي من الثلاثي والرباعي قسمان لانه
لا يخلو اما ان يكون باقيا على حروفه الاصلية او لا فالاول هو مجرد
عن الزيادة في اصول حروفه كما تقدم من نحو نبذ ودحرج وهو الاصل
سمي بذلك لتجرده عن الزيادة ثم المزيد على اصول حروفه حرفا

فما عدا من حروف الزيادة الا انه بيانها هو القسم الثالث من هاذين القسمين
وهو الفرع كاكرم وتدحرج ووجه التسمية علم مما مر في سابقه اي مزيد
فيه وبعضهم يسمي المزيد اسم مفعول لما تعدى بحرف الجر كما قدرنا ويجب ان يعتبر
اسم مكان على معنى موضع الزيادة وغايته ما منه بنا الفعل الماضي
والامر اذا تجرد من احرف الزيادة احرف اربعة فقط ولم يجوزوا في اصول
الفعل ان تكون خمسة لكثرة تصرفه لانه اثقل يتصل به الضمير المرفوع
ويصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله له وحط رتبته عن الاسم لتشرفه
لاستيثاره بعدم الاستغناء عنه في الكلام ولكونه اصلا للفعل و
لكونه اثقل منه لدلالته على الحدث والزمان والفاعل فالخماسي
فيه كالسداسي في الاسم وقد علمت انه مرفوض لا يقال الاسم ايضا يدل
على الحدث والزمان والفاعل في نحو زيد ضارب عمرا غدا لانا نقول الفعل
هو الاصل الاصيل في تلك الدلالة ودلالة اسم الفاعل بواسطة الحمل
عليه لفرعيته عنه كما حمل ايضا عليه في نصب المفعول به ونحوه ولهوا
فقه ايا لمه لفعله ومعناه من ثم اشترط في عمله كونه بمعنى الحال
والاستقبال لانه اذا كان بمعنى احدهما فلفظ الفعل له حينئذ مضارع
فيكون اسم الفاعل موازنا له في اللفظ موافقا له في المعنى فيقوى
شبهه وان كان للماضي كانت صيغة الفعل له ماضية فلا يقوى في اسم
الفاعل مشابهة لفظية بل معنوية لتباين الصيغتين وهاذه
الغاية كالتي تليها غاية عليا لا سفلى اذ هي ثلثة كما علمت وهاذا
له ثلاثة ابنية واحد للماضي المبني للفاعل نحو دحرج وواحد للماضي
المبني للمفعول نحو دحرج وواحد للامر نحو دحرج وغايته احرف
ستة فما عدا المجرد وهو ذو الزيادة في الثلاثي الاصول يبلغ بالزيادة
اربعة كاكرم وضارب وجهور وسلقى وخمسة كانطلق واقتدر وتعلم
وتغافل وتسلقى وستة كاستخرج واقعنسس واحمار وهاكذا
والرباعي الاصول يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو

احرنجم

احرنجم واقشعر ولا يتجاوز مزيد الفعل ستة احرف الا حرف التنفيس
او تاء التانيث او نون التوكيد وسيانيك في فن العلم بالزيادة وانما
كان غايته بناء الفعل ذا الزيادة لانه اكثر تصرفا من الاسم فلم يحتمل من عدة
الحروف ما احتمله الاسم وهاذه المسئلة من زيادتها على الاصل **وكل واحد**
من الانواع الاربعة للفعل الخ ذكر فيه سالم وغير سالم حصر بالبناء
للمفعول في الفعلين وذا الزيادة لانه ان خلت حروفه الاصول من احرف
العلة ومن الهمزة ومن التضعيف فسالم والا فغير سالم كما ستقف في قوله
في الفعل **السالم** عند الصرفيين هو **الفعل الخ فقد سلما** الا في لك
كلمة **حروفه الاصول فيه** خرج بهاذه القيدين السالم نحو مسقت
وخلف فحذف احد حرفي التضعيف فانه غير سالم لوجود التضعيف
في اصوله ودخل فيه نحو اكرم واعشوشب واحمار فانها من السالم
لخلو اصولها عما ذكر وكذا ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف علة
كقولك تسد بيت القوم ابا سعد سقتهم بحضى جعلتهم ستة اخذا من
السادس في السادس والتمثيل له بقولهم الثالي في الثالث والخامي
في الخامس نحو قول الشاعر • قد مر يوما بعد هاذا الثالي • وانت
بالهجران لا تبالي • وقول الاخر مضت ثلاث سنين منذ حل بها ••
وعام حلت وهاذا العام الخامي • ونحوهما فينبغي على ان المراد بالسالم ما هو
اعم من الفعل والاسم فان قلت في خلو اصول اعشوشب واحمار من
التضعيف مناقشة لانه ان اريد به التضعيف الاصطلاحي الاتي فيه
فالخلو منه ظاهر لكن لا معنى للتقييد بالاصول بالنسبة اليه
حينئذ اذ لا يكون الا فيها وان اريد به تكرار الحروف مطلقا كما يشهد
به قولك فيما ياتي يستثنى الزائد للتضعيف فالخلو منه ممنوع
اذ عين اعشوشب ولام احمار ضعفت اي كررت قلت نختار الشق
الثاني ومعنى سلامة الاصول ان لا يكون شيء منها ضعفا
لاصل منها ولا يخفى ان اعشوشب واحمار سالم بهاذا المعنى
فتامل وانما قيدت تعريف السالم بما ذكر باصطلاح الصرفيين

لانه عند النحاة ما ليس اخره حرف علة وغيره ما اخره حرف علة و
تظهر ثمرة الخلاف في نحو زيد فانه سالم عند النحويين دون الصرفيين
وهذا اخص من الصحيح لان الصحيح هو الذي ليس في اصوله حرف علة وان
كان فيه همزة او تضعيف فكل سالم صحيح من غير عكس فالنسبة بينهما
العموم والخصوص المطلق هذا على المشهور ومنهم من لم يفرق بينهما
فالمراد والله اعلم بالصحيح ما اردناه بالسالم فالنسبة بينهما التساوي وطريق
معرفة الاصلي من الزائد ان تزن اللفظة التي تريد وزنها بحروف
ف ع ل وتقابل كل حرف منه بحرف منها فما وقع في مقابلة احدها
فهو اصلي وان كان من احرف الزيادة الاتي بيانها نحو سال وشلع وان
زاد الموزون على ثلاثة احرف فزد على الاحرف المذكورة بحسب الزائد
من احرف الزيادة فما قابل حروف الزيادة فهو الزائد والحروف
الاصول للكلمة هي ما تقابل العين وكذا تقابل اللام وكذا تقابل
الفاء في حال الوزن بهاوذ اثره ان اهل هذا الفن وضعوا ميزانا يوزن
به الكلمات وهو في المجرد الثلاثي المجرد فعل وفي الرباعي كذلك فعلل
فاذا وزنوا الكلمة باحدهما فما يقع في مقابلة الفاء منه يسمى فاء الكلمة
وما يقع في مقابلة العين منه يسمى عين الكلمة وما يقع في مقابلة
اللام منه يسمى لام الكلمة واذا زيد في الموزون حرف فصاعدا زيد
ذلك الحرف بعينه في الميزان في ذلك الموضع فتقول اكرم على وزن
افعل واذا حذف منه حرف فصاعدا احذف ما يقابل ذلك الحرف
من الميزان ايضا تقول قلت على وزن فلت وقس عليه سائر الامثلة
للثلاثي والتعبير بالفاء والعين واللام احسن من قولهم فعل لاختصاص
بالفعل الثلاثي المجرد ولشموله هذا المفتوح العين والمضموم منها
والمكسور منها كضرب وحسن وعلم وما زاد من الاصول على ثلاثة يعبر
عنه بلام ثانية فيقال وزن دحرج فعلل وليس المراد بهذا ان
معرفة الاصل موقوفة على المقابلة بالفاء والعين واللام لتوقفها
على معرفة الاصول لا محالة فيلزم الدور بل المراد انه اذا علم الاصول

والزوائد

والزوائد بطريق من الطرق كما تقول فيما الحرف الاصلي ما ثبت في سائر تصاريف
الكلمة لفظا كحروف الضرب في متصرفاته او تقديرا كالعين في قلت وبعت
والزائد ما سقط في بعضها كواو قعود في قعد ثم اذا اريد تعليم المتعلمين
فالطريق انه يقال اذا وزنا لفظا فما كان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو
اصلي وما ليس كذلك فهو زائد ويمكن ان يقال انه تعريف للفظ لمن يعرف
المقابلة بما ذكر فجعل معنى الاصول كما ينبغي ان يستثنى مما ذكر الزائد
للتضعيف او للالحاق فانه يقابل بما ذكر وليس اصليا نحو فرّح وقردد
وزن الاول فعّل والثاني فعلل وانما قابلوا الزائد فيهما بما قابلوا به
الاصلي للاشارة الى ان اعتناءهم بالزائد الثاني كهو بالاول الاصل ولان
الملحق يجري مجرى الاصل في احكامه فاجري مجراه في وزنه وايضا محل ما ذكر
اذا لم يدل دليل على عدم قصدهم التكرار وان دل وزن باللفظة على الاصل
في مطلق الزيادة فوزن بطنان فعلان لا فعلال لعدمه وسمنان فعلان
لا فعلال لندوره وانما كان الميزان ثلاثيا لانه اكثر تصرفا من غيره
ولانه لو كان رباعيا مثلا لم يمكن وزن الثلاثي به الا باسقاط فجعل ثلاثيا
وكررت اللام عند الاحتياج الى وزن غيره لان الزيادة عندهم اسهل
من الحذف ولهذا كان القول بزيادة الهاء في امهات اولى من
ادعاء حذفها في امات وكان الميزان المذكور مادة الفاء والعين
واللام لانه اعم الافعال معنى لان معنى كل فعل فيه لان معناه هو
الحدث وهو الايجاد المطلق ومعناها ايجاد خاص فمتعلقه والمطلق
موجود في ضمن المقيد وهو اليق من جعل لخفته ولما فيه من احرف
الشفة وهو الفاء والوسط وهو اللام والحلق وهو العين والجيم
جعل لمعنى اخر مثل خلق وصير لا يقال دعوى عمومه ممنوعة
لعدم صدقه على الاعتقادات الصادق عليها علم وفهم ونحوهما لانها
انفعالات لا افعال كما حقق في موضعه لانا نقول المراد في علماء هذا الفن
ونحوه عن جعلها افعالا للتعبير قابلين فعل كل شيء بحسبه

وتوهم بعضهم ان المراد بمعنى الفعل الايجاد فمعنى فعل اوجد ومعنى الافعال
الخاصة الاثار الحاصلة بالايجاد فمعنى ضرب الاثر الخاص المعبر عنه بالضرب و
باعمية المعنى الاول تعلقه بجميع المعاني الثانية اذ يصح ان يقال في ضرب
فعل الضرب وفي قتل فعل القتل وهكذا وهو مع كونه تحكما محضا ومخالفا
لاصطلاحهم في الاعمية من انها صدق الاعم على كل ما صدق عليه الاخص
مخالف للمنقول عن اهل العربية من ان المعاني المصدرية عندهم هي الايجاد
ات لا الاثار التي هي عند المتكلمين وقوله من احرف العلة ظرف لغو
متعلق بسلم وما بينهما جملة معترضة واحرف العلة كما سيأتي بيانها في
بابها هي الواو والالف والياء او سلم حروفه الاصول من ما ضعفت
بصيغة المبني للمجهول من المضاعف وما مصدرية اي من التضعيف وهو
في اصول الثلاثي كون عينه ولامه من جنس واحد كرد وفي اصول الرباعي
كون فائه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد
كزلزل على ما يجيء بيانه وبيان علة جعله من غير السالم في بابه ان شاء الله
تعالى ومعنى سلامة الاصول من التضعيف ان لا يكون شيء منها ضعفا
لاصل منها او سلم حروفه الاصول من همزة واو في جميع ما ذكر للتنويع
لا للشك كما مر والعطف فيهما كما فعلنا احسن منه بالواو كما فعله
صاحب الاصل اذ مفادها الجمع والمراد السلب الكلي لا رفع الايجاب الكلي
الصادق بالسلب الجزئي ايضا كما تفهمه عبارته وانما سمي سالما لسلامته
من التغييرات الكثيرة الجارية في غيره اذا تقررت الرابع فقد صارت هذه
الاقسام المذكورة للفعل ثمانية حاصلة من ضرب اثنين هما الثلاثي
والرباعي في اربعة هي المجرد والمزيد فيه والسالم وغيره وترتيبها
ان القسم الاول مولف من الاوصاف الاولية في التقسيمات الثلاثة
مبتديا من التقسيم الاول فهو الثلاثي المجرد السالم كنصر ثم تغير كل
وصف بقسيمه مبتديا من الاخير مراعيا ترتيب التقسيمات فالثاني الثلاثي
المجرد غير السالم كوعد والثالث الثلاثي المزيد فيه السالم كاكرم والرابع

الثلاثي

الثلاثي المزيد فيه غير السالم كاوعد والخامس الرباعي المجرد السالم كدحرج
والسادس الرباعي المجرد غير السالم كزلزل والسابع الرباعي المزيد فيه السالم
كتدحرج والثامن الرباعي المزيد فيه غير السالم كتزلزل ومثلها
هو بضمتين في الاصل لكن سكنت المثلثة في البيت تخفيفا للوزن وهو جمع
مثال وهو جزئي يذكر ايضاحا للقاعدة ليست عليك ايها العلمي خافية
بل واضحة وسيتم سردها وقد علم من التقسيم الاول انقسام الفعل المعروف
الى اربعة اقسام ثلاثي مجرد ورباعي كذلك وثلاثي مزيد ورباعي كذلك
وقد عقدت لكل نوع بابا فجاءت الابواب الاول هو باب الثلاثي المجرد وقدم
على المزيد لانه الاصل لتجرده عن الزوائد وعلى الرباعي المجرد لكونه على ثلاثة
احرف ليوافق الترتيب الوضع الترتيب الطبيعي المقتضي للترقي
وفي بعض نسخ الاصل الثلاثي المجرد السالم قال التفتازاني ويناسب في
التمثيل بسأل يسأل انتهى وقد يقال لا يناسبه لان قوله وتجيء ابوابه
مضارع فعل المفتوح العين يريد به ما هو اعم من السالم وغيره والباب
في الاصل هو مدخل كل شيء وهو من ذوات الواو واصله بوب تحرك حرف العلة
وانفتح ما قبله فقلبت الفا والدليل على ذلك جمعه على ابواب وتصغيره على
بويب اذ الجمع والتصغير يردان الاشياء الى اصولها ويجمع ايضا على ابوبة
للازدواج كقوله • هتاك اخبية ولاج ابوبة • يخلط بالبر منه الجد واللينا •
والمراد بالباب هنا النوع كما في قولهم من فتح بابا من العلم اي نوعا منه وانما
لم نقل كتاب بدل باب لان الكتاب انما يذكر اذا كان تحته ابواب وفصول
والذي تضمنه هذا الباب فصل واحد ليس الا فلهذا قلنا باب ولم نقل
كتاب ظابك مع ما يذكر بعد لفظ الباب من الترجمة ان كان مركبا تاما
فيجوز في باب اوجه ثلاثة احدها رفعه منونا مقطوعا عن الاضافة وما
بعده مفسر لما عقد الباب له وثانيها رفعه بلا تنوين على الاضافة الى
محل ما بعده وعلى التقديرين فهو خبر مبتدأ محذوف اي هذا باب كذا
وان قلنا لا يضاف الى الجملة الا اسماء مخصوصة ذكرها النحاة

وليس لفظ الباب واحدا منها فلان الجملة التي اختصت بالاضافة اشياء
مخصوصة ليس هذا من الجملة الباقية على جملتها واما ان يحذف لفظه من الجمل
ويحكم بحكم المفردة فلا يضاف اليه الا اسم كان وههنا كذلك ليس فتامل وثالثها
فصكيفية سكونه وفيه على سبيل التعداد للابواب فلا اعراب له لعدم
تركيبه وفيما تقدم عند ذكر الفصل فقبله فعلى الاول والثالث فالجملة
الواقعة بعده لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة اتي بها لبيان ما
عقد الباب له وعلى الثاني فهي في محل جر باضافة باب اليها وان كان ما
بعده مفردا او مركبا غير تام فتتعين اضافة باب اليه كما هنا ولا يجوز
الوجهان الاخران لانه يصير متعلقا بما بعد الباب منقطعا عنه ولا يجوز
استقلاله بنفسه كلاما لعدم اشتماله على النسبة الحكمية فعليك بحفظ
هذا الضابط فانه من المهمات ولنرجع الى ما نحن بصدده فنقول مجرد
الفعل هو من اضافة الشيء الى جنسه الثلاثي انحصر في ابواب ستة كما
اشتهر في الدين ووجه الانحصار ان الفعل لا يخلو اما ان يكون ماضيه على
وزن فعل مفتوح العين او فعل مكسورها او فعل مضمومها لان الفاء
لا تكون الا مفتوحة لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة اخف واللام
كذلك فيما يستثنى لما سنذكر في فصل امثلة تصريف الافعال والعين
لا تكون الا متحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين اذا اتصل به ضمير رفع
متحرك كضربت وضربنا والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم واما
ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فمحال عن
الاصل لضرب من الخفة والاصل فعل بكسرها في الاول وهو الذي جاء
على فعل بفتح العين جاء مضارعه على يفعل بضمها وهو الباب الاول و
يفعل بكسرها وهو الباب الثاني ويفعل بفتحها وهو الباب الثالث
وهو باب الشرط والثاني وهو الذي جاء على فعل بكسر العين جاء
مضارعه على يفعل بفتحها وهو الباب الرابع ويفعل بكسرها
وهو الباب الخامس وهو الشاذ والثالث وهو الذي جاء على

فعل

فعل بضم العين جاء مضارعه على يفعل بضمها ايضا وهو الباب السادس
وكان القياس يقتضي ان تكون الابواب تسعة لكن سقط من القسم الثاني
باب واحد ومن القسم الثالث بابان كما رايت والمراد بالباب مجموع
الماضي والمضارع وما عدا هذه الابواب الستة فابوابها قد تكون درية
وان اردت تفصيل ذلك فخذ بيانه اي الباب اذا ماضيه كان على الوزن
مثل وزن نبذا اي ان يراد بوزن ظاهر من المماثلة فهو مصدر
مضاف الى مفعوله او المفعول اي مثل موزون نبذا على الاضافة البيانية
اعني به مفتوح عين وزن فعل بفتح العين فمع مضارع له جاء العمل
بوزن يفعل اي بالضم لعينه كنصر ينصر ويتناول للتعدية غالبا كما
مثلنا وقد يكون لازما كخرج يخرج كذا اذ جاء مضارعه ايضا على وزن
يفعل اي بالكسر للعين كضرب يضرب ويتناول ايضا للتعدية غالبا
كما مثلنا وقد يكون لازما كجلس يجلس والمختار عند ابن مالك وابي حيان
وغيرهما جواز الضم والكسر فيما عدم النقل فيه من مضارع هذا
الباب وعليه ائمة اللغة وعن الفراء ابو الفتح الكسر لانه اخف من
الضم واكثر وخير ابن عصفور مطلقا فجوز في يضرب ضم العين وفي ينصر
كسرها وهو قياس في مورد النص فلا يلتفت اليه وجاء مضارعه ايضا
على وزن يفعل اي بالفتح للعين كفتح يفتح ويتناول ايضا للتعدية غالبا كما
مثلنا وقد يكون لازما كذهب يذهب لكن هذا الباب الاخير بشرط في
عينه او لامه على سبيل منع الخلو لا الجمع الحرف الحلقي فقط اي يكون
عينه او لامه حرفا من حروف الحلق الاتي بيانها وانما اشترط فيه ذلك
لتقاوم فتحة العين حرف الحلق فان حرف الحلق اثقل الحروف لتباعد
القياس التي سايرها ولا يشكل ما ذكرنا بمثل دخل يدخل ونحت
ينحت وجاء يجيء بالضم في الاول والكسر في الاخيرين وما اشبه ذلك
مما عينه او لامه حرف من حروف الحلق ولم يجئ على يفعل بالفتح لان
حرف الحلق شرط لمجيئه على يفعل بالفتح ولا يلزم من وجود الشرط

مصادرها
وذلك لانه

بيان
الى واو الفعل

وجود المشروط فالفتح عند وجود شرطه جائز لا واجب فان قلت فلم لم
يعدوا هذا الاشتراط الى فأعل فيفعل نحو ابى مضارع نحو امر قلت انما لم
يعدوا الى ابى لعدم تحقق المقاومة لانتفاء ثقل حرف الحلق بسكونه
هذا والمراد ان افراد القسم وهو مضارع فعل مختصة في هذا الاقسام
لا تخرج عنها الى غيرها وهو جواز الضم والكسر والفتح على البدل في ذات
مضارع مخصوص لا التخيير المقتضي لجواز كل من الاوجه الثلاثة في كل مضارع
كما توهمه بعضهم فاحتاج الى تقييده بقوله هذا التنويع هو الاصل في
غير واوي العين او اللام ويائي احدهما وواوي الفاء والمضاعف على ان
في قوله التنويع نظرا اذ التنويع جعل الشيء انواعا وهو اصل في مطلق
المضارع لا في المقيد بغير الا دعة المذكورة وانما قدمنا ابواب فعل بالفتح
على غيره لخفتها بفتح عين ماضيها والفتح لخفته لكونه غير محتاج الى
تحريك عضو اصلا بالتقديم ثم لما انجر الكلام الى احرف الحلق اشرنا اليها
بقولنا حروف الحلق اي الحروف التي مخرجها الحلق هي الهاء بالقصر
للوزن والهمزة ومخرجهما اقصى الحلق قيل هما من مرتبة واحدة وقيل
مخرج الهاء اعلا من مخرج الهمزة والعين والحاء المهملتان ومخر
جهما وسط الحلق وقد نص مكي على ان العين قبل الحاء وهو ظاهر كلام
سيبويه ونص شريح على العكس وهو ظاهر كلام المهدوي والغين
والخاء المعجمتان ومخرجهما اخر الحلق مما يلي اللسان والاصح اتحادهما
في المخرج ونص شريح على ان الغين قبل الخاء وهو ظاهر كلام سيبويه
ايضا ونص مكي على العكس وقال بعضهم ان سيبويه لم يقصد ترتيبا
فيما هو من مخرج واحد اذا تقرر ذلك ففي ذي الاحرف الست بفتح عين
المضارع ستة فقط باسقاط الالف اذ هي لا تكون الا منقلبة فلا يمكن
ان يكون الفتح لاجلها كما سنبينه فليس في الحصر في الستة دليل على
اختيار مذهب الخليل والجمهور من ان حروف الحلق سبعة كما
قد يتوهم وقد جمع حروف الحلق الشاطبي في اوائل هذه الكلمات

اخي هاك

اخي هاك علما حازه غير خاسر فاول في الصرف لما تقدم اي فالاول من الابواب
الستة وهو ما كان ماضيه على فعل مفتوح العين ومضارعه على يفعل
بضمها مثاله جاء في قولنا طلبا اي الاطلاق بطلب بالضم وهو الباب
الاول وقد مر بيانه وهذا المثال ونحوه مما سيأتي من سرد الافعال
الغير المركبة كقولك واحد اثنان ثلاثة وانما لم يسكن اخر الفعل فيهما
كما هو مقتضى ذا الرد لضرورة الوزن وليس في اختيار الفتح في الاول والضم
في الثاني ترجيح بلا مرجح لانه من تغيير الطريق فينبغي التوجه اليه كما في
اختياره والفعل الثاني معطوف حذف منه حرف العطف للوزن والثاني
منها وهو ما كان ماضيه على فعل بفتح العين ومضارعه على يفعل بكسرها
اتى مثاله في قولنا ضربا يضرب بالكسر وهو الباب الثاني وقد مر بيانه
ايضا والثالث منها وهو ما كان ماضيه على فعل بفتح العين ومضارعه
على يفعل بفتحها ايضا جاء مثاله في قولنا شحذ السكين بالمهملة بين
المعجمتين اي حدها يشحذ بالفتح فيهما وهو الباب الثالث وهو باب
الشرط كما قد علمت ومر بيانه ومثال المتن لما كان عينه حرف حلق
واما ما كان لامه حرف حلق فمثاله منع يمنع ونحوه ثم لما كان في المقام
سؤال وارد وهو ان فأبى ابى جاء على فعل يفعل بالفتح مع انتفاء الشرط
اجبت عنه بقولي اما نحو ابى مما جاء مضارعه على يفعل بالفتح ولم تكن
عينه او لامه من احرف الحلق فمعروف شذه فلا يرد نقضا ولا ينافي شذوذه
وروده في افصح الكلام وهو القرآن قال تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره
لان الشذوذ على ثلاثة اقسام قسم مخالف للقياس والاستعمال كجزم
المدغم في الحمد لله العلي الاجلل فان القياس والاستعمال الاجل بالادغام
وقسم مخالف للقياس دون الاستعمال كالقود فان القياس ان حرف
العلة اذا تحرك وانفتح ما قبله قلب الفا وقسم مخالف للاستعمال
دون القياس كجر الكاف للضمير نحو قوله: وام اوعال كها او اقربا:
فان الاستعمال ان لا تدخل كاف التشبيه على الضمير فالاول من هذا ل

الاقسام هو المردود والاخران مقبولان وما نحن فيه من القسم الثاني لا يقال
قد تقرر في علم المعاني ان فصاحة الكلمات جزء من فصاحة الكلام وان خلوص
الكلمة من مخالفة القياس جزء من مفهوم فصاحتها وقضية ذلك ان المخالف
للقياس غير فصيح فينافي وقوعه في الكلام الفصيح لانا نقول مخالفة
القياس هو ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب
اعني مفردات الفاظهم الموضوعة وما في حكمها كوجوب الادغام في نحو
مد والاعلال في نحو قال وغيره الذي مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو
ابى يابى وما شاكله من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة
في شيء لا نها كذا الذي تستثنى عن الواضع فهي في حكم المستثنى فكانه قال
القياس كذا الا في هاذه الصورة بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت
عن الواضع نحو الاجلل في الاجل بالادغام وقضية ما ذكرناه ما وافق الاستعمال
لا مخالفة فيه للقياس وما خالف الاستعمال كيابى بالكسر مثلا غير فصيح
فتامل وقد حكي في المحكم ان قوما قالوا ابى يكسر العين في الماضي فيابى
في لغتهم جار على القياس ايضا وعلى هاذه فيكون ابى يابى بالفتح فيهما
من الاستغناء بمضارع فعل عن مضارع واخر كما استغنوا بيكاد مضارع
كدت بكسر الكاف عن مضارع كدت بضمها في لغة حكاها سيبويه فان
قلت شذوذ ذلك فرع عن وجود قياس صحيح اي قاعدة تنطبق ووجود
القياس فرع عن اندراج جميع افراد موضوعه تحت حكمه وهو منتف
اذ يابى من افراده وهو مخالف له في حكمه فلا قياس صحيح قلت اجيب عن
ذلك بان وجود القياس الصحيح غير متوقف على اندراج جميع الافراد
وانما هو متوقف على اندراج الغالب وقد وجد لا يقال الشرط في
ابى يابى موجود وذلك لان لامها حرف حلق اذ الالف من احرف
الحلق عند سيبويه ومن تبعه ومخرجها عندهم اقصى الحلق فلذا
لم فتحت عينه لانا نمنع كون الالف من احرف الحلق اذ هي حرف
هوائي لا مخرج له كما هو مقرر سلمنا كونها من احرف الحلق لكن لو كان

الفتح

الفتح لاجلها لزم الدور وذلك لان وجود الالف موقوف على الفتح لانها في
الاصل ياء فلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو كان الفتح بسببها لزم
الدور لتوقف الفتح عليها وتوقفها عليه وهو محال اذ المتوقف عليه
متوقف متقدم على المتوقف فيؤدي الى تقدم الشيء على نفسه وهو محال
فالملزوم وهو كون الفتح لاجلها كذلك ويمكن ان يجاب عنه بانه دور معي
لان توقف وجود كل منهما انما هو على وجود الاخر معه لا قبله وهو جائز
لانه لا يؤدي الى ما ذكروه وربما يجاب ايضا بان الشرط وجود حرف الحلق
في الماضي وهو غير متوقف على الفتح في المضارع فتامل واما نحو قلى يقلى
بالفتح فلغة عامرية والفصيح الكسر وبقي يبقى بالفتح ايضا فلغة طائية
والاصل كسر العين في الماضي فقلبوه فتحة واللام الفا تخفيفا وهاذا
قياس عندهم واما ركن يركن بفتحهما فمن تداخل اللغتين اعني انه
جاء من باب نصر ينصر وعلم يعلم فاخذ الماضي من الاول والمضارع من الثاني
وان يكن الباب ماضيه جاء على وزن فعل حال كونه مكسور عين وذلك
نحو قولنا جهل فهذا المذكور على وزن يفعل بالفتح للعين انى مضارع له
كجهل يجهل وعلم يعلم الفتى وهو الباب الرابع ويتناول للتعدية غالبا
كما مثلنا وقد يجيء لازما كوجل يوجل وقل مفه اي من فعل بالكسر ما جاء
مضارعه على يفعل بالكسر ايضا نحو قولنا حسب يحسب وهو الباب
الخامس ويتناول ايضا للتعدية غالبا كما مثلنا وكثر في المعتل نحو ورث
يرث وورع يرع ويبس ييبس واخواتها ثم ما جاء من هاذا الباب قسمان
قسم واجب الكسر في العين وهو ثمانية افعال وهي ابا احب وونق ابا
فوي اعتماده وومق ابا طرموافق وولي وورث وورع وورم بجملتيه
وورى المخ ابا اكتنز من السمن وليس منه ورى الزند يري اذا اخرج ناره
وان عده في شرح المفصل لانه جاء من باب ضرب ومن باب علم مستغنى
فيه عن مضارع الثاني بمضارع الاول فهو من التداخل فلذلك مثلنا
بورى المخ وقسم جائز وهو تسعة افعال حسب ونعم وبئس بالموحدة

وقد يكون [illegible] ينقح بالكسر فيهما [illegible]
حيث [illegible] الكسر [illegible]
فيه [illegible] كما مثلنا [illegible]

البيطار ذا بوس وبيس بالمثناة التحتية اي قنط وبئس بالموحدة ايضا في البائس
ووغر الصدر بالمعجمة والراء ووحر بالمهملة والراء اي التهب غيظا او
حزنا وله اي كان يعقد العقل وهو وله اذا اشتد جزعه فكل هاذا يجوز
في مضارعه الفتح والكسر قاله ابن مالك وزاد في شرح الكافية وزع في الشيء
بالزاي اي اولع وزاد ابو حيان ومن تبعه في القسم الاول ونعم بناء على
تصرف قولهم نعم صباحا وهو ما نقل عن يونس ولا اعلم خلافا لابن مالك
حيث عده فيما لا يتصرف واما نحو فضل يفضل بكسر العين في الماضي و
ضمها في المضارع من الفضلة لا من قولك فضلت فلانا اذا غلبته في الفضل
فان ذلك ليس فيه الا الفتح في الماضي والضم في المستقبل كما هو قياس
باب المغالبة فمن التداخل لانه جاء من باب علم يعلم ونصر ينصر فاخذ
الماضي من الاول والمضارع من الثاني ومثله مت تموت بكسر العين في
الماضي وضمها في المضارع وان يكن الباب ماضيه قد اتى على وزن فعل
بضم العين اي بالضم في العين كحسن فعند ذا قل اتت يفعل في مضارع له ايضا
هو مصدر آض اذا رجع ويجوز ان يكون مفعولا مطلقا حذف عامله
وان يكون حالا حذف صاحبها وعاملها فعلى الاول فالتقدير ارجع
ايضا الى الاخبار بان مضارع فعل بالضم يفعل بضمها فيكون مفعولا
مطلقا وعلى الثاني فالتقدير اخبر ايضا او اذكر ايضا فهو مصدر بمعنى
فاعل اي آيضا فيكون حالا من ضمير المتكلم اي وانا حال كوني راجعا
الى الاخبار بان مضارعه ورد بضم العين كقولنا يحسن وهو الباب السادس
ويكون لافعال الطبائع كالحسن والقبح ونحوهما ولا يكون الا لازما كما
مثلنا وسبب ذلك انه موضوع لافعال الطبائع كما علمت فلا يقتضي معنى ال
التجاوز من الفاعل والتعلق بالمفعول بل يختص بالفاعل لان ثبوت
المفعول فرع ثبوت التجاوز والتعلق واما نحو رحبتك الدار فشاذ
والاصل رحبت بك الدار فحذفت الباء لكثرة الاستعمال كذا قاله
التفتازاني وهو مقتض لبقائه على لزومه والحذف في باء التعدية
للاختصار

للاختصار فشذوذه حينئذ من جهة استعماله على صورة المتعدي اذ هو
ملتبس وهو مخالف لقول المرادي لا يتعدى الا بتضمين نحو رحبتكم الدار اي
وسعتكم انتهى وما ذكرنا من كونه لازما جار في الصحيح منه ولا يوجد متعديا
الا بتضمين ونحوه اما المعتل منه فقد يأتي متعديا بتحويل وسيأتي بيان
ذلك مبسوطا في الاجوف من اقسام المعتل ولما كان هاذا الباب موضوعا
للصفات اللازمة اختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل الا بانضمام
الشفتين رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها وذلك لانه لما كان
موضوعا ليدل على انطباع الموضوع بصيغة لازمة واللزوم واللزوم في
الحقيقة هو الضم لغير المجاز اختير في اللفظ ايضا الضم للتناسب لا يقال
كون الصفة لازمة ينافيها الدلالة عليها بالفعل الدال على تجدد معناه
اي حصوله شيئا فشيئا وحدوثه اي وجوده بعد العدم لانا نقول التجدد
لا ينافي اللزوم اي الدوام اذ الدوام صادق بتعاقب الامثال واما
الحدوث اي حدوث اللازم للملزوم فانما ينافي اللزوم المطلق اي وجود
اللازم في جميع اوقات وجود الملزوم لا مطلق اللزوم الصادق باللزوم
بعد الوجود وهو المراد ههنا ثم هاذا الباب وهو باب الثلاثي المجرد
قد تم بعون الله تعالى البحث فيه وهاذا تنبيه على فائدة لا بأس
بها والتنبيه في اللغة الايقاظ يقال نبهته فلانا من نومه اي ايقظته
وفي الصناعة الاعلام بتفصيل ما علم اجمالا مما قبله وهو هنا خبر مبتدا
محذوف كما قدرناه وفيه ما مر في الفصل السابق والفائدة التي عقد
لها هاذا التنبيه هي ان هاذه الافعال المذكورة اعني فيما ماضيه
ومضارعه توافقا في حركة العين وذلك ثلاثة ابواب الثالث والخامس
والسادس واما الاول والثاني والرابع وهي التي تخالف في حركة
العين فسم باسكان الميم دعائم جمع دعامة وهي العماد كذاك
ايضا سمها اصولا جمع اصل وانما سميت دعائم واصولا مذ خالف
الفعل الثاني وهو المضارع فيها اي من حركة العين الكلمة الاولى

دعايما

وهي الفعل الماضي وانما كان ما اختلف حركة عينه في الماضي والمضارع
اصلا بالنسبة الى ما اتحدت فيهما لان الاصل في الدال ان يكون على وفق
المدلول ولما كانت المدلولات هنا مختلفات في اختلاف الحركات اصل
فيهن او لكثرتهن في الاستعمال فهي اليق بالاصالة وعلى التعليل
الاول انما اختصت المخالفة بحركة العين دون اللام لان اللام محل الا
عراب والتغيير وانما لم يكن في حركة الفاء لانها ساكنة في المضارع في
جميع المواضع الثلاثة فتعين ذ الرتبة حركة العين او لان حركة العين
هي الفارقة بين معاني الابواب في الماضي فتعين ايضا في المضارع
او لان انقسام المضارع بانقسام الماضي والماضي ينقسم باعتبار انقسام
حركة العين فلذا الرتبة اختيرا ان تكون المخالفة بينهما في حركة العين وما
اشتمل عليه هذا التنبيه من زيادة على الاصل وقد انقضى الكلام
على باب الثلاثي المجرد فلنشرع في التكلم على ما يليه وهو باب الرباعي
المجرد وقدمه على الثلاثي المزيد لتجرده فنقول اما الفعل المجرد الرباعي
فقد علم تعريفه من سابقه فلذلك استغنيت عنه هنا بالمثال فان
اردت بيانه فهو جاء متعديا ولازما فالاول منهما جاء ممثلا بقولنا
فد مرجا والالف للاطلاق والثاني بقولنا ذ ربح رابذل وطا طا
راسه وعدلت عن عبارة الاصل وهي قوله واما الرباعي المجرد فهو
فعلل لما اورد عليها من اقتضائها انحصاره في فعلل المبني للفاعل
والحصر ممنوع لانه منتقض بفعلل المبني للمفعول وفعلل الامر لان
كلا منهما مجرد اذ يصدق عليه حد المجرد المتقدم مع ان الاول اصل بنفسه
عند سيبويه والثاني اصل ايضا بنفسه ماخوذ من المصدر كالماضي
عند البصريين فاجيب عن ذ الرتبة بان المراد بالمجرد المنحصر هو
الاصل فقط والاول فرع عن المبني للفاعل عند اكثر البصريين و
الثاني مقتطع من المضارع عند الكوفيين ولا يخفى ما في هذا
الجواب من المصادرة وانما كان مجرد الرباعي على فعلل لان الفعل

الماضي

الماضي المجرد لا يكون اوله واخره الا مفتوحين لما تقدم ولا يكون سكون
اللام الاولى لالتقاء الساكنين اذا اتصل به ضمير رفع متحرك
نحو دحرجت ودحرجن فحركوها بالفتح لخفتها وسكنوا العين
لانه ليس في كلامهم اربع حركات متوالية في كلمة واحدة فان قلت
هذه العلة انما تحققت بعد سكون العين اذ لو حركت لانتفت و
المطلوب انما هو العلة الحاملة للواضع على السكون قلت هي علة
غائية وهي معلولة خارجا علة ذهنا كما مر فتامله وانما لم ينصرفوا فيه
كتصرفهم في الثلاثي المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها بل التزموا
فيها السكون لثقله وخفة السكون وهذا الباب نصرفه لديهم
فعلل يفعلل فعللا بكسر الفاء وسكون العين في غير المضاعف وتفتح
الفاء ايضا في المضاعف لتعادل خفة الفتحة ثقل التضعيف او فعللة
بفتحها وسكون العين وفتح اللامين والمصدر الاول وهو فعلال غير
مقيس بل هو مقصور على السماع وانما المقيس المصدر الثاني وهو الفعللة
وهو على مطرد في جميع صور فعلل واما فعلال ففي غير مطرد الا في المكرر كما
قال البدر ابن مالك وراى بعضهم انهما مقيسان وهو ظاهر كلام ابن مالك
في التسهيل لكنه خالف ذ الرتبة في العيسة وفصل ابن هشام فقال هو مقيس
في المضاعف كزلزال سماعي في غيره كسرهاف قال ويجوز فتح اول المضاعف
والاكثر حينئذ ان يعني به اسم فاعل نحو من شر الوسواس اي الموسوس
وحكى الضاعاني في المضاعف ضم الفاء وقد الحقت بالبنا للمجهول والالحاق
هو جعل مثال على وزن مثال ازيد منه ليعامل معاملته في احكامه من
التصغير والتكسير وغيرهما فنحو قردد ملحق بجعفر ولذا الرتبة قالوا في تصغيره
قريدد وفي تكسيره قرادد كما قالوا جعيفر وجعافر ونحو شملل ملحق
بدحرج ولذا الرتبة جاء مصدر الفعللة اي والحقوا من الثلاثي المزيد حرفا
في الباب ذا وهو باب الرباعي المجرد ستة مباني على ما عده ابن الحاجب
وغيره من المحققين فالاول منها فوعل كجورب بزيادة الواو اي البسه

الجورب وهو معرب لا يقال الالحاق فرع عن زيادة الواو والعلم بها فرع
عن الاشتقاق الذي هو خاص بالعربية لانا نقول لما استعملته العرب
على سنن لغتهم اعطته حكم نظيره من جوهر وكوثر ونحوهما مما زيدت
فيه الواو فكانه من الجرب والثاني فيعل كبيطر بزيادة الياء من البطر
بالسكون وهو الشق والثالث من فعول كجهور بزيادة الواو ايضا
والرابع فعلى كسلقى بزيادة الالف والخامس فعنل كقلنس بزيادة
النون والسادس فعلل كشملل بزيادة احدى اللامين وانما لم يدغموا
اللام الاولى في الثانية بعد نقل حركتها الى ما قبلها في فعلل لئلا يبطل
الالحاق فافعلوا امثال فيعل كشريف وما قال سيبويه وزاد قلنس و
سلقى وكذا فعل السكاكي وابن مالك وغيرهما لكنهم زادوا شريف
بدل قلنس واما التفتازاني فذكر خمسة فقط جورب وجلبب وبيطر
وجهور وشريف فاسقط من الستة السابقة قلنس وسلقى
وزاد جهور فقال في مثل الحاق ما سواها بها نادر يشير الى نحو قطرن
البعير وترمس اي رمس بمعنى دفن الميت في الرمس وهو القبر وخندل
بمعنى خذل وترفل بمعنى رفل وهلغم اذا اكثر اللغم وهبل اللقمة
اذا عظمها وعنبس بمعنى قبس اي تكلم وخلبس بمعنى خلب اي فتن
وهدم بمعنى هدم وغيرها وللالحاق دليلان احدهما وهو الاحسن
كما قال في شرح المفصل لجريانه في الاسماء والافعال هو ان حرف الالحاق
هو الحرف الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك
المعنى كواو حوقل وياء شملل وليس المراد من زيادة حرف الالحاق
ان لا يفيد زيادة معنى اصلا كما قيل لان معنى حوقل وشملل مخالف
لمعنى حقل وشمل بل ان لا تكون لافادة معنى كزيادة الهمزة في اكرم
والراء في فرح والالف في ضارب فلا يقال انها للالحاق وان صار اللفظ
بواسطتها على وزن الرباعي وذلك لظهورها في معان اخر فلا يجوز
حملها على الغرض اللفظي مع امكان المعنوي وثانيهما موافقة

المصدر

المصدر وعليه اقتصر التفتازاني وعليه في المعتبر توافق المصادر جميعها فيخرج
نحو احرنجم لعدم الفعللة كما اخرج نحو قاتل وفرح وقيل ايضا ان الاعتبار
انما هو بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل واما الفعلال
فلا اعتداد به لعدم اطراده الا في المكرر كما قاله البدر به ما ذكر من ان قيل
الالحاق جعل المصدرين على زنة واحدة فكيف يكون موافقتهما دليلا
عليه الذي هو عينه والدليل يغاير المدلول اجيب بان الالحاق كما مر
جعل مثال على وزن مثال ازيد منه واتحاد المصدرين مغاير له لازم
واللازم يصح ان يكون دليلا على الملزوم **وسمي هذا الباب** المتقدم
ذكره في الالف واللام فيه للعهد الذكري **باب الفعللة** بالكيفية السابق
وانما اضيف الى الفعللة دون الفعلال لاطراده فيه كما قد علمت **هذا**
مجرد الرباعي فيقال له اي الى الباب فيسمى ايضا باب مجرد الرباعي
وانما نسبوه الى مصدره دون ماضيه ومضارعه كما فعلوا في الثلاثي
المجرد فقالوا باب فعل يفعل مثلا ولم يقولوا هنا باب فعلل يفعلل
لاتحاد مصادر هذا الباب وورودها على زنة واحدة وهي الفعللة
بخلاف مصادر الثلاثي المجرد فانها ليست على زنة واحدة وما تضمنته
هذه الثلاثة الابيات الاخيرة من زيادتي وبعد ان انقضى الكلام على بابي
مجرد الثلاثي والرباعي نشرع الان في الكلام على مزيدهما فقال هذا **باب**
الثلاثي المزيد وهو بمعنى من زاد الواضع في الشيء اي اوقع الزيادة
فيه نزل منزلة القاصر اذ الغرض مقابلة المجرد من الزيادة بالمشتمل عليها
وهو حاصل باثبات الزيادة المطلقة دون بيان كمية المزيد ولو بني من
زاد المتعدي على اصله من التعدية فيتعدى الى اثنين كقوله تعالى
وزادهم ايمانا لقيل المزيد حرفا او اكثر مثلا واصله مزيود بوزن مفعول
نقلت ضمة الياء الى الزاي فالتقى ساكنان فحذفت الياء على
راي الاخفش دون الواو لانها علامة معنى ثم قلبت الضمة المنقولة
الى الزاي كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي فصار مزيد

بوزن مفيل بكسر الفاء وسكون الياء، واما عند سيبويه فالمحذوف الواو
لزيادتها وبعد حذفها قلبت ضمة الياء كسرة لمناسبة الياء فعدها
فوزنه مفعل بكسر الفاء وسكون العين كما سيأتي بيان ذلك في الشرح في بحث
الاجوف من المعتلات ولما كانت معرفة المزيد مترتبة على معرفة المجرد
اذ هو الاصل اتيت بما يدل على الترتيب وهو ثم العاطفة فقلت ثم اي
بعد ان عرفت المجرد من القسمين ينبغي معرفة المزيد منهما وقدمت
القسم الاول من قسمي المزيد وهو الثلاثي المزيد لاقتضاء الترتيب
الطبيعي في الشرح كما قدمت الاشارة اليه وهو ما اي فعل زيد بصيغة
المبني للمفعول من زاد القاصر كما مر على اصوله الثلاثة التي تقابل
بالفاء والعين واللام وللتذكرة السابقة فيما قبلها لم ابين كمية المزيد
هنا وهذا المزيد ابوابه اربعة عشر وهي على ثلاثة انواع اشرت اليها
بقولي قد قسما بصيغة المبني للمفعول من المضارع والالف للاطلاق
وهذا هو خبر المبتدأ الذي هو الثلاثي وما بينهما جملة معترضة استينافا
بيانيا الى ثلاثة من الاقسام رباعي وخماسي وسداسي لا غير لان الزا
يد فيه اما حرف واحد او اثنين او ثلاثة ولا يزيد على ذلك في الشرح لما تقدم ولئلا
يلزم مزية الفرع وهو الحروف المزيدة على الاصل وهو الحروف الاصلية
وهذا التقسيم من تقسيم الكلي الى جزئياته لا الكل الى اجزائه
ووجه انحصار الاقسام فيما ذكر علم انفا فان قلت صرح ابن هشام في
المغني بان قولهم لا غير لحن وحينئذ فكيف ارتكبته قلت ما ذكره ابن هشام
مردود فقد صرح الزمخشري والاندلسي وابن مالك بجوازه وانشد ابن
مالك في باب القسم من شرح التسهيل شاهدا على ذلك وهو قوله
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا *** لعن عمل اسلفت لا غير تسئل
ومحله رحمه الله من الثقة والامانة معروف فيكون هذا شاهدا عربيا
يقضي بجواز استعمال هذا اللفظ وقد استعمله ابن هشام نفسه
في مواضع من كتابه المذكور فيكون قوله هنا انه في باب غير شاهد

عليه

عليه بانه من باب اللحن قال الدماميني وكان مستنده في ذلك الرد فيما اظن قول
السيرافي الحذف يعني حذف المستثنى انما يستعمل اذا كانت الا وغير بعد
ليس ولو كان في مكانهما غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذا
لك مورد السماع وقد عرفت انه مسموع فيعمل به من غير توقف وغير مبنية
على الضم تشبيها لها بالظروف المقطوعة عن الاضافة وهي اسم لا وخبرها
محذوف او بالعكس انتهى اذا تقرر ما ذكرناه من انقسام الثلاثي المزيد
الى الاقسام الثلاثة واردت معرفة التقسيم فخذ بيانه اي بيان
التقسيم المذكور مفصلا احسن تفصيل فاول الاقسام الثلاثة من ذلك
المقسم ما كان ماضيه على اربعة احرف وهو ما قد زيد فيه على اصوله حرف
واحد وهو ثلاثة ابواب افعل وفعل مضاعف العين وفاعل فالاول هو
باب الافعال بكسر الهمزة وقاعدته في فعل الثلاثي المجرد البناء ان تزيد
في اوله همزة مفتوحة وفي الشرح مثل اكرما والالف للاطلاق والزائد فيه الهمزة
وانما سمي باب الافعال لكون مصدره على وزن افعال وكسرة الهمزة له
فيه فرقا بينها وبين همزة الجمع كالادبار والاديار ولم يعكس لان
الجمع ثقيل والخفة فيه اولى وهذه الهمزة للتعدية غالبا ومعنى
التعدية سيأتي تفسيره في باب المتعدي واللازم ويرد افعل لصيرورة
الشيء منسوبا الى ما اخذ منه الفعل وهذا على اقسام احدها ان
تنسب الفعل الى الفاعل وليس فعله كاغد البعير اذا صار ذا غدة
ومنه اصبحنا وامسينا اي دخلنا في الصباح والمساء لانه بمنزلة صرنا
ذوي صباح ومساء وثانيها ان تنسبه اليه وهو فعله نحو الام الرجل
اذا صار ليما وثالثها ان تنسب اليه والمراد غيره نحو اجرب الرجل
اذا صار ذا ابل جرب ويرد ايضا لوجود الشيء على صفة بمعنى ان
الفاعل يجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك
الصفة بمعنى المفعول ان كان اصل الفعل متعديا كاحمدته اي وجدته
محمودا او بمعنى الفاعل ان كان اصل الفعل لازما كابخلته اي وجدته

بخيلا ويقاس عليه جانب النفي ومنه قول عمرو بن معدي كرب والله يا بني
سليم لقد قاتلناكم فما أجبناكم وسألناكم فما أبخلناكم وهاجيناكم فما أفحمناكم
أي لم نجدكم جبناء ولا بخلاء ولا مفحمين ويرد أيضا للسلب أي سلب الفاعل أصل
الفعل عن المفعول نحو أعجمت الكتاب أي أزلت عجمته والسلب أصل
الفعل عن الفاعل يقال قسط إذا جار وأقسط إذا سلب عن نفسه القسط
أي الجور وعدل فيجوز أن يلحق بباب الإ... وذكر اللغويون أنه يرد أيضا
لضد السلب وهو الإحواج إلى الشيء وحكوا أنه يقال أشكيته إذا أحوجته
إلى الشكوى نقله أبو حيان وغيره ويرد أيضا للزيادة في المعنى المدلول
عليها بأصل الفعل بناء على أن الزيادة في اللفظ تتبعها زيادة في المعنى غالبا
نحو شغلته وأشغلته ويرد أيضا للتعريض وهو أن يجعل المفعول مع
رضا لأصل الفعل نحو أباع الجارية أي عرضها للبيع ويرد أيضا للكثرة نحو أظبى
المكان وأضب إذا كثرت ظباؤه وضبابه ولجعل المفعول صاحب شيء
بوجه ما نحو أقبرته وأشفيته وأعبدته أي جعلت له قبرا وأعطيته
دواء يستشفي به وعبدا ذكرها ابن مالك وللهجوم نحو أطلعت عليهم
أي هجمت وللدعاء نحو أسقيته أي دعوت له بالسقيا وللتسمية نحو أخطأته
أي سميته مخطئا ذكرها ابن عصفور ولمطاوعة فعل مضاعف العين نحو فطرته
فأفطر وبشرته فأبشر ذكره ابن أبي الربيع ولجعل المفعول مكتفيا من
مصدره نحو أحفرته البئر أي أمكنته من حفرها ولحمله على الأصل نحو أكذبته
أي حملته على الكذب ولإتيان الفاعل بالموصوف بالأصل نحو أكرم الرجل أي
أنجب إذا أتى بأولاد كرام نجباء ثم هذه المعاني المذكورة لهذه الأبنية
تسمع وتحفظ وليس شيء منها مطردا فيها وهو نظر لغوي والباب
الثاني من المزيد حرفا هو باب التفعيل وهو المشار إليه بقولنا
ومنه أي من المزيد حرفا أيضا قد أتانا ما وازن فعّلا حال كونه مضعّف
العين كفرّح تفريحا وقاعدته في النقل إليه أن تكرر عين فعل وقدّم
فيقول في نحو فعل بتخفيف العين فعّل بتكريرها مع الإدغام وسيأتي

بيان

بيان الزائد منهما ووجه تسمية هذا الباب بباب التفعيل على ما سبق
ويأتي للتكثير في الفعل أي صدوره من فاعله كثيرا مع قطع النظر
عن كثرة الفاعل وقلته فيتفق مع اتحاد الفاعل نحو جوّلت وطوّفت
أو في الفاعل وهو إفادة أن الفاعل من حيث تعلق الفعل به كثير
في نفسه ويلزمه كثرة الفعل المتعلق به نحو موّتت الإبل أو في
المفعول وهو إفادة أن المفعول كثير في نفسه ويلزمه أيضا كثرة
الفعل الواقع عليه لا كثرة الفاعل نحو غلّقت الأبواب فمع كثرة
غلق الباب الواحد وقطع الثوب الواحد في غلقت الباب و
قطعت الثوب يأتي التشديد باعتبار الأول كما فصل عليه في شرح المفصل
وإن فقد التكثير في أحد هذه الثلاثة المذكورة لم يسغ استعماله
فلذلك كان نحو موّتت الشاة لشاة واحدة خطأ لأن هذا الفعل لا يستقيم
تكثيره بالنسبة إلى نفسه لاستحالة تكرره ولا بالنظر إلى شاة واحدة ولا بالنظر
إلى الشاة إذ لا يستقيم تكثيرها وهي واحدة وليس ثم مفعول ليكون
التكثير له وهذا بخلاف نحو قطّعت الثوب مما لا يستحيل تكرر الفعل فيه فإن
ذلك سائغ وإن كان الفاعل واحدا وكذا المفعول تنبيه قال في شرح
الشافية المنسوب للمصنف أن الفعل إن كان لازما فالتكثير في فاعله وإن كان
متعديا فالتكثير في متعلقه يعني مفعوله كقولك غلّقت الأبواب قال
الجاربردي الأول على إطلاقه غير صحيح لأنه قد يكون التكثير في الفعل دون
الفاعل نحو جوّلت وطوّفت وقد يكون في الفاعل انتهى أقول الأول
ظاهر وأما الثاني ففيه نظر إذ التكثير في الفاعل مستلزم للتكثير في الفعل
كما علمت وسياق كلامه يدل على أن التكثير إنما هو في الفاعل فقط ومقتضى
الثاني أنه لا يستعمل فعّلت بالتضعيف إذا كان متعديا إلا إذا كان
المفعول جمعا حتى لو كان واحدا وفعل به ذلك الفعل مرارا لم يستعمل
فعّلت بدون تضعيف إلا على سبيل المجاز وهو مخالف لما ذكره ابن الحاجب
في شرح المفصل ومن معاني هذا البناء أيضا نسبة المفعول إلى أصل الفعل

نحو فسقته اي نسبته الى الفسق والتعدية نحو فرحته والسلب نحو جلدت
البعير وقردته اي ازلت جلده وقراده والصيرورة نحو عجزت المرأة وثيبت
والتوجه نحو شرق وغرب وكوف واختصار الحكاية نحو امن وامين وسوف
وسبح اي قال امين وبايعها وسوف وسبحان الله ومن معانيه موافقة تفعل
وفعل نحو ولي وتمم وفكر بمعنى تولى وتمم وتفكر ونحو قدر الله اي قدر
ذكره في التسهيل وللتسمية نحو ظلمته اي سميته ظالما وللدعاء للشيء او عليه
نحو بركته اي دعوت له بالبركة وجدعته اي دعوت عليه بالجدع وللقيام
على الشيء نحو مرضته اي قمت عليه وللرمي بالشيء نحو شجعته اي رميته
بالشجاعة وللحمل المتكرر بمهلة نحو درجته قال ابو حيان وقد يأتي لضد فعل
فقال في الحديث التشديد بنقله على جهة الفساد وفي الاصلاح نقله على جهة الصلاح
تنبيه حافظ بعضهم على بقاء حروف الفعل على هيئتها في المصدر فقال
في مصدر فعل بالتضعيف فعال بالتضعيف ايضا الا انه فعال لا بابدال احد
العينين ياء من جنس حركة ما قبلها كذبت كذابا اي تكذيبا مكسورة ثم ذالين
مدغمة اولاهما في الاخرى لا تكذيبا والباب الثالث من المزيد حرفا هو باب
المفاعلة وهو المشار اليه بقولنا كذاك اي مثل السابق في كونه مزيدا
حرفا واحدا باب المفاعلة نحو قولنا فاعلا بفتح العين والالف للاطلاق
ايضا وهو الذي كقاتل قتالا ومقاتلة فالاول سماعي والثاني قياسي فكرا
فلزم الذي نسب الباب اليه ووجه تسميته بباب المفاعلة علم مما سبق
وقاعدته في النقل اليه ان تزيد الفاء بين فاء فعله وعينه فمزيد فاعل
هو الالف وضابطه هذا الباب ان يكون بين اثنين فعل احدهما بصاحبه
ما فعل الصاحب به غيره فتعلقه من جهة الفاعلية بالاول صريحا وبالثاني
ضمنا كما اذا قلت ضارب زيد عمرا فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى
زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو متعلقا بزيد ولاجل تعلقه
بالامرين الاخر صار غير المتعدي اذا نقل الى فاعل متعديا نحو كارمته فان
اصله لازم وقد تعدى هاهنا والمتعدي الى واحد ان لم يصلح مفعوله لان

يكون